وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالاغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في

تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

الائتمان المصرفي واثره على النمو الإقتصادي. في الجزائر خلال فترة2010-2022

اعداد الطالبة:

- نجاة قرزو

تحت اشراف:

أ.د- مسعودي عبد الهادي

لجـــنة المناقشـــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد القادر حفاي	أستاذ محاضر –أ–	**رئيسا**
مسعودي عبد الهادي	أستاذ محاضر –ب–	**مشرفا ومقررا**
رنان مختار	أستاذ مساعد –أ–	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022-2023

الملخص:

تختبر الدراسة تاثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (**ARDL**) على السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من2010-2022.

يمثل الناتج المحلي الاجمالي (**GDP**) المتغير التابع وهو مقياس للنمو الاقتصادي ، بينما تمثل المتغيرات المستقلة كلا من الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص(**BCPS**)،والمعروض النقدي بمعناه الواسع**M2**، وهما مقياسان لمؤشر المالي والعمق المالي على التوالي.

اضهرت النتائج انه لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، كما نستنتج كذلك ان النمو الاقتصادي تاثير على عرض النقود بمفهمومه الواسع كنسبة من النمو الاقتصادي**5% > M2 Prob K**.

كلمات الافتتاحية: الائتمان المصرفي ،النمو الاقتصادي ،نمذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Résumé :

L'étude a testé l'effet du crédit bancaire sur la croissance économique en Algérie à l'aide du modèle autorégressif Time Lapse (ARDL) sur la série chronologique annuelle couvrant la période 2010-2022.

Le Produit Intérieur Brut (PIB) représente la variable dépendante, qui est une mesure de la croissance économique, tandis que les variables indépendantes représentent à la fois le crédit bancaire dirigé vers le secteur privé (BCPS) et la masse monétaire au sens large M2, qui sont deux mesures de la croissance économique. l'indicateur financier et la profondeur financière, respectivement.

Les résultats ont montré qu'il n'y a pas de relation causale entre la croissance économique et le crédit bancaire destiné au secteur privé, et nous concluons également que la croissance économique a un impact sur la masse monétaire au sens large en pourcentage de la croissance économique 5% > M2 Prob K.

Mots d'introduction : crédit bancaire, croissance économique, modèle **.**de décalage temporel distribué autorégressif

شكر و عرفان

الحمد الله الذي تتم به الأعمال، والذي بحمده يكون خير للأعمال، نجزي الثناء ونقدم عملا نرجو أن يرضاه بحمده أكملنا مذكرة التخرج و التي تحت عنوان أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 2010-2022.

راجع الفضل إلى أهله، و التقدير إلى أصحابه فإننا نتقدم بالشكر و التقدير للدكتور الفاضل دكتور مسعودي عبد الهادي" على قبوله الإشراف على هذا الموضوع و تعاونه، كان نعم العون و السند في تقديمه النصائح و الإرشادات و التوجيهات اللازمة .كما يشرفنا أن نقدم أسمى آليات الشكر و الامتنان، و التقدير الى اللجنة على توجيهاتهم وصائحهما القييمة حول الموضوع ، و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة ...إلى جميع أساتذتنا الأفاضل لكلية العلوم الاقتصادية، كما لا ننسى كل من ساهم من قريب أو من بعيد، و لو بكلمة.

إهداء

الحمد الله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :إلى كل من كلله الله بالهيبة و الوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب و بلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض....إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبيبة "أمي العزيزة."

من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة..إخوتي

الكتابة لا تكتفي لأصف كيف أحبكم... والعمر قصير لأكتب حبكم...أراكم بسمتي ...وارى جمال الأيام انتم...

والى الروح الطاهرة زوج اختي بشير بورزق الذي كان بالنسبة لي أب كان يدعمني في مساري الدراسي وكان حلمه أن أكون من ناجحين.

الى أرواح شهدائنا الإبرار الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أن نكمل سيرتنا في الحياة.

الى كل حضور الذي تواجدوا معي في هذا اليوم.

فهرس المحتويات

الفهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر	/
اهداء	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول والأشكال	/
ملخص	/
مقدمة	/
الفصل الأول:ماهية الائتمان المصرفي ونظريات النمو الاقتصادي	
تمهيد	5
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المصرفية.	6
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات المصرفية	6
المطلب الثاني: تعريف مؤسسات المصرفية	6
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات المصرفية ووظائفها	7
المطلب الرابع: أهمية وأهداف المؤسسات المصرفية	9
المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي	11
المطلب الأول: تعريف وأهمية الائتمان المصرفي	11
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي	13
المطلب الثالث: السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها	15
المطلب الرابع: خطوات منح الائتمان المصرفي	18
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	21
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	21
المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	23
المطلب الثالث: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي	24
المطلب الرابع: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	25
المبحث الرابع: العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي	28

المطلب الأول:نظرية "العرض–القائد:"(supply leading hypothèses)"	28
المطلب الثاني:نظرية "الطلب –التابع:"(hypothèses Demand Following) "	30
المطلب الثالث: السببية ثنائية الاتجاه: (Bi–directional Causality)"	30
خاتمة الفصل	31
الفصل الثاني: تحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	33
المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري بين الإصلاح والتحديث:	34
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور النقد والقرض	34
المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ضل قانون النقد والقرض90–10	36
المطلب الثالث: مبادئ واهداف قانون النقد و القرض 90–10	37
المطلب الرابع: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض90–10	39
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي في الجزائر	43
المطلب الاول : تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestique Product)	43
المطلب الثاني: تحليل تطور الاجمالي القروض	44
المبحث الثالث: الايطار النظري للاساليب الاحصائية المستخدمة	45
المطلب الاول: الطريقة المستخدمة	45
المطلب الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL)	48
المطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي والمتغيرات المستعملة لدراسة بين الائتمان المصرفي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2010–2022	49
المطلب الرابع: عرض نتائج الدراسة القياسية	50
خاتمة الفصل	60
خاتمة العامة	62
قائمة المراجع والمصادر	65
قائمة الملاحق	71

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	23
02	يوضح معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2022.	43
03	معدل تطور اجمالي الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب القطاع خلال فترة 2010-2022	44
04	يمثل وصف المتغيرات	51
05	اختبارا ستقرار السلاسل الزمنية باستعمال ADF	51
06	تقدير النموذج وفترات إبطاء	52
07	نتائج اختبار منهج الحدود	53
08	تقدير العلاقات في المدى الطويل	54
09	تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ	55
10	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	56
11	إختبار إختلاف التباين	56
12	اختبارمدى صلاحية النموذج	57

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	29
02	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	57
03	المجموع التراكمي للبواقي Gusum))	58
04	المجموع التراكمي لمربعات البواقي Gusum of squares))	59

قائمة الملاحق

الرقم	عناوين الملاحق	الصفحة
01	معدل ناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2010-2022	71
02	توزيع القروض حسب الاقتصاد خلال فترة 2010-2022	72

مقدمة

مقدمة:

تلعب المصارف دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي في البلد ،وذلك بسبب مساسها للحياة الاقتصادية في جميع نواحي المجتمع، وأن أحد الوظائف الرئيسية للمصارف هو توفير الائتمان ببرامجه المختلفة ، ولنجاح عملية النمو الاقتصادي يجب أن توفر الدول كل مصادر المالية والاقتصادية الكافية في عمليات التمويل الاستثماري والإنتاجي فيها .

شهد الاقتصاد الجزائري عديد من التحولات والإصلاحات التي أثرت بشكل مباشر على طبيعة تسيير والتمويل في نظام المصرفي وفي ضل توجه دول العالم نحو الاقتصاد السوق وفتح اقتصادياتها نحو الخارج،اذ سعت الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي ومن هذا المنطلق عملت السلطات من خلال الإصلاحات الاقتصادية والقوانين والتشريعات التي كانت من ضمن قانون النقد والقرض90-10.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2010- 2022؟

ومن الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي العلاقة التي تربط الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي؟

-هل يعتبر الائتمان المصرفي هو من يقود النمو الاقتصادي؟

فرضية البحث:

- يسعى هذا البحث إلى اختبار صحة الفرضية الأساسية التالية:
- يرتبط الائتمان بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي،حيث يعتبر الائتمان المصرفي هو من يقود النمو الاقتصادي لان التوسع في حجم الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي يدفع مستويات الطلب الكلي نحو الارتفاع لأن الطلب الاستثماري قد يزداد فضلا عن زيادة الطلبين (الاستثماري والاستهلاكي) الى خلق فرص عمل مما يؤدي الى النمو الاقتصادي .

أسباب اختيار الموضوع :

موضوع من ضمن تخصص اقتصاد النقدي والبنكي.

فضول العلمي من اجل معرفة طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

نقص مراجع الخاصة بموضوع بلغة الأجنبية.

صعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيقة لمتغيرات الدراسة، كما أن تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب علينا مهمة التوفيق والتقريب بين هذه المعطيات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة عموما الى :

التعرف على علاقة الائتمان المصرفي الجزائري بالنشاط والنمو الاقتصادي بالجزائر.

التعرف على أهمية ودور الوساطة البنكية في تعزيز النمو الاقتصادي الجزائري ،ومحاولة توضيح أثر النمو الاقتصادي الجزائري.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الجهاز المصرفي الجزائري في النمو الاقتصادي ،إذ ترتبط زيادة الناتج الحقيقي بزيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار، فان دور الوساطة المالية التي تستند بدور كبير في الجهاز المصرفي الذي ينظم ويقدم الائتمان للمشاريع الاستثمارية والتي بدورها تعزز النمو من خلال المشاريع والاستثمار والإنتاج التي تحققه، وكذلك ستساعد الدراسة صناع القرار في رسم الخطط ووضع السياسات التي تؤدي إلى تحسين واقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر من خلال النتائج والتوصيات التي ستتوصل لها الدراسة.

حدود الدراسة

1- حد الموضوعي: سوف يتناول البحث حول الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

2- الحد الزماني: يتمثل الإطار الزمني للدراسة من عام 2010 م-2022م

هيكل الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام بالدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين,بالإضافة الى الفصل التمهيدي الذي تضمن الإطار العام للدراسة و الخاتمة العامة التي تضمنت مختلف النتائج المتوصل لها بالإضافة الى مجموعة من التوصيات ، وذلك على نحو التالي:

- الفصل الأول: ماهية الائتمان المصرفي ونظريات النمو الاقتصادي: تم للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلال هذا الفصل مفاهيم عامة حول المؤسسات المصرفية و الائتمان المصرفي ، كما قمنا بسرد التطور التاريخي لمختلف الأدبيات النظرية و نماذج النمو الاقتصادي ابتداء من نظريات و نماذج النمو في الفكر التقليدي، وصولا الى النظريات الحديثة النماذج ، وأخيرا عرض العلاقة النظرية التي تربط بين لائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.
- الفصل الثاني: تحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر:بالنسبة للفصل الأخير تم فيه عرض واقع النظام المصرفي الجزائري بالإضافة الى عرض واقع النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة اقتصاد السوق، وفي الأخير إجراء دراسة قياسية لأثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2010- 2022 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) .

منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

استخدام منهج الوصفي:في دراستنا للجانب النظري،لانه يمكننا مدى علاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي وواقع النظام المصرفي الجزائري.

استخدام المنهج القياسي : في دراستنا للجانب التطبيقي،يعتمد هذا الاسلوب على الادوات والوسائل المستخدمة في عملية النمذجة القياسية من بينها برنامجEconometric Eviews12،من أجل القيام بدراسة وتحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر في الجانب النظري تم الاعتماد على المقالات والملتقيات والمجالات العلمية

وكذلك البحوث الجامعية والمحاضرات في مجال الاقتصاد النقدي والبنكي وكذلك من موقع الالكتروني، وفي الجانب القياسي والاحصائي على بيانات البنك الدولي وتقارير السنوية لبنك الجزائر،والأسلوب الشخصي في تحليل البيانات.

دراسات السابقة :

بلهوشات مُحَّد الأمين ،فوزي محيرق ،على قابوسة : تحت عنوان أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها على وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في المدى القصير، و وجود عالقة توازنية طويلة بين كل المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ما عدى معدل التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الائتمان المصرفي نحو النمو الاقتصادي في المدى الطويل،ما يعني أن الائتمان الذي تخصصه المصارف الجزائرية يزيد من الاستثمارات وبالتالي تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية ومن ثم تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي.

دراسة حسن كريم حمزة : تحت عنوان الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي :تم دراسة المؤشرات المالية لهذا القطاع للوقوف عليها مقارنتها مع المؤشرات المشابهة لها على صعيد العربي الدولي وتبين أنها مع الجوانب الإصلاح في بعضها ، في حين لازالت الأخرى بعيدة عن المؤشرات الدولية القياسية ، تم إيجاد العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو في العراق ، واتضح العلاقة ايجابية بين المتغيرين .

دراسة قاسم عطية وعلى الجندي : تحت عنوان قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)، تهدف الدراسة الى استخدام نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي،وأكدت النتائج التي تم توصل إليها أن القطاع المصرفي في ليبيا غير متطور ، لم يلعب دور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي.

عبير عبد الهادي العتيبي و نشوى مصطفى مُحَّد: تحت عنوان أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية تتميز هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والتجارة الخارجية بينما استخدمت الدراسات السابقة العلاقة بين الائتمان المصرفي بمتغيرات أخرى. وكما تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1988-2013), وتَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وبناء عليه تم التوصل إلى أن الائتمان المصرفي يؤثر طردياً على التجارة الخارجية في المملكة.

الفصل الأول:

ماهية الائتمان المصرفي ونظريات النمو الاقتصادي

تمهيد:

يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في نمو الاقتصادي، الذي يلعب دورا وسيط المالي بين أصحاب الفائض الذين يرغبون في حشد مدخراتهم لتحقيقي مكاسب مادية، وبين أصحاب العجز الذين يرغبون في حصول على التمويل بهدف الاستثمار.

الإهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصارف، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي ،حيث تعتمد عملية منح الائتمان على مصالح المتبادلة بين المقرض والمقترض والتي تبني على توافق الرغبات والحاجات بين من لديه الأموال ومن بحاجة إليها.

يهدف هذا الفصل الى تبيان العلاقة النظرية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس تم تطرق الى المفاهيم الأساسية للمؤسسات المصرفية ثم الائتمان المصرفي ،وأيضا عرض مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتطرق الى أهم النظريات المفسرة له، وكأخر عنصر في هذا الفصل عرض مختلف الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المصرفية:

تعبر المصارف من الركائز الاساسية التي يقوم عليها اي اقتصاد في اي بلد ،ويختلف النظام المصرفي من بلد الى الاخر فهي تقوم بوظيفة نقل المدخرات والعوائد للأفراد والشركات.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات المصرفية

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية ، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة ، إذ عرفه البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد ،كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي، وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها،كما توسع دورالائتمان بعد تلك المدة في المصارف مما جعل التعامل بالائتمان المصرفي عادة شائعة بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة أخرى.[1]

ومنذ القرن الثامن عشر وبفضل انتشار أثار الثورة الصناعية في الدول أوروبا برزت الحاجة الى بنوك كبيرة الحجم ، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي تمثلت أعمالها في قبول الودائع والائتمان والنقل المصرفي ...الخ، وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها اثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية وفي تسوية المعاملات.[2]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المصرفية:

يقصد بالبنك على أنه :منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة. ويعرف كذلك على أنه: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفرادعلى شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين[3].

---

[1] إبراهيم محمد عليا لجزراوي،نادية شاكرا لنعيمي،**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 –2007 المالية**، مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد الثالث والثمانون، 2010،ص4.

[2] القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980–2017)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل– م – د،تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،ص19.

[3] عمر بوصاق،**تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي–دراسة وصفية تحليلية خلال فترة(1990–2013)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية ونقود، قسم علوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،مسيلة،2014،ص49.

وكتعريف شامل يمكن القول أن المصرف هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية ،تتجلى وظائفه في جمع الرؤوس الأموال التي يستخدمها لحسابه الخاص وتحت مسؤولياته، كما يقوم بتسليم القروض للزبائن وهو بذلك يحرك من رأس المال ويزيد من إنتاجياته، وبتالي يلعب دور وسيط الذي يعمل كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين، هدفه استلام وتسليم الأموال وذلك مقابل فائدة.[1]

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات المصرفية و وظائفها:

الفرع الأول: البنك المركزي

➢ **تعريفه:**

البنك المركزي هو تلك المؤسسة الحكومية التي تقوم بإدارة التوسع الانكماش في حجم النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة،لذلك ألقيت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة، وقد وصف بأنه مركزي لأنه مركزي لأنه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي والنقدي في الدولة.[2]

حسب المادة(11) من القانون النقد والقرض، البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر في قمة الجهاز المصرفي يقوم هذا الأخير بإصدار النقود كما يتولى رسم السياسة النقدية للبلد، وذلك وفق ما تقتضيه الظروف الخاصة للدولة[3].

➢ **وظائفه:**

تمارس البنوك المركزية عددا من الوظائف لتحقيق الأهداف المشار إليها سلفا، والتي يمكن تصنيفها إلي وظائف مباشرة، وذلك كالأتي:

- **الوظائف العامة للبنوك المركزية:** وتتمثل في الوظائف المالية ذات صفة عامة ،أي تشمل الاقتصاد القومي للدولة ككل ومن أهمها :

1)إصدار أوراق النقد بغرض تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على عملة المحلية للدولة، وبتالي توفير الاستقرار المطلوب في سوق المال.

2) القيام بعمليات السوق المفتوحةopen Market Operationsوالتي تتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية (خاصة السندات الحكومية)،ودفع الفوائد التي تستحق لحملة تلك الأوراق بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة ،

[1] القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017)**،مرجع سبق ذكره،ص23.

[2] فلاح حسين،مؤيد عبد الرحمان الدوري،**إدارة البنوك،مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر،عمان،2006،ص26.

[3] مجدي محمد شهاب،**الاقتصاد النقدي**،الدار الجامعية،1995 ،ص217.

ففي حالات الرغبة في زيادة عرض النقود يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية ، وفي المقابل يقوم بالبيع عند الرغبة في تخفيض المعروض من النقود.

3) إمساك الحسابات الجارية الحكومية(حفظ حسابات الإيرادات العامة،والنفقات العامة للدولة).

4) مشاركة الحكومة في نقل الأموال داخل أنحاء البلاد.

5) الرقابة على الشروط الائتمانية في مجالات متعددة من الأنشطة الاقتصادية، مثل الائتمان العقاري، والائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه أفراد المجتمع لشراء السلع كالسيارات مثلا.

6) موازنة سعر الصرف للعملة الوطنية.

7) الرقابة على العملة الأجنبية لتنظيم دخولها وخروجها منه، بما يحقق الصالح العام.[1]

ثانيا:البنوك التجارية

➢ **تعريفه:**

يعرف البنك التجاري على أنه مؤسسة تعمل في السوق النقدية وتتلقى الودائع القابلة للسحب لدى الإطلاع أو بعد أجل، كما يقصد به تلك المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان، الإقراض والاقتراض.[2]

تعرف البنوك التجارية بأنها"تلك المنشات المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الجمهور وتدفعها عند الطلب أو الآجال المحددة،كما تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج،والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يطلبه من عمليات المصرفية وتجارية ومالية وطبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[3].

➢ **وظائفها**

يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في قيام عمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.

تعتمد في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في الرأس المال والاحتياطات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

---

[1] عطاوي الهام،**عنوان المطبوعة محاضرات في مدخل إدارة البنوك**، موجه لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص مالية وبنوك، القسم :علوم المالية والمحاسبة، السنة 2020-2021، ص21.

[2] عمر بوصاق،**القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي–دراسة وصفية تحليلية خلال فترة(1990–2013)**،مرجع سبق ذكره، ص52.

[3] طارق طه،**إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2007،ص151.

ثالثا:البنوك المتخصصة:

هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل القطاع أو فرع اقتصادي معين عن طريق الائتمان الذي تقدمه،وغالبا يكون الائتمان الذي تقدمه المصارف المتخصصة متوسط أو طويل الأجل بحسب طبيعة الاستثمار القائم كالقطاعات الزراعية والصناعية والسكنية،لذلك فان الودائع تحت الطلب ليست من أوجه أنشطتها الرئيسية وتعتد على المصادر التالية كموارد لرؤوس أموالها الضخمة وهي السندات والقروض الطويلة الأجل التي عليها من مؤسسات التمويل[1].

أو هي نوع من البنوك التجارية التي تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي وفي الغالب تحتاج هذه الأنشطة الى تمويل طويل الأجل وخبرات الخاصة ومعرفة بطبيعة العمليات مثل النشاط الزراعي أو العقاري وهذا يطلب وجود فروع متعددة على كامل تراب الوطني[2].

رابعا:البنوك الشاملة:

تلعب البنوك المتخصصة دورا هاما في إسراع برامج التنمية الاقتصادية وكنتيجة للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية تحولت بعض البنوك التجارية الى بنوك متخصصة ولمواكبة العولمة تحولت الى البنوك الشاملة،حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجدية وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان.

كما يمكن تعريفها بأنها تلك المؤسسات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع المصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات كما توظف مواردها بمنح القروض لجميع القطاعات،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا يحتاج الى رصيد المعرفي،وبتالي فالبنوك الشاملة تجمع بين وظائف البنوك التجارية ،وظائف البنوك المتخصصة[3].

وظائفها:[4]

- بيع وشراء الأوراق المالية وتقديم القروض المصرفية.
- تقديم القروض الجماعية
- التعامل في أسواق الصرف الأجنبي وقيام بالوساطة التجارية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك–أساسيات والمستحدثات**–، الدارالجامعية،الإسكندرية، 2007، ص125.

[2] رشيد بوعافية،**الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري–الأفاق والتحديات**– مذكرة ماجستير،تخصص النقود مالية وبنوك، البليدة،ديسمبر2006،ص33.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة2000، ص19.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، مرجع نفسه، ص20.

المطلب الرابع: أهمية أهداف المؤسسات المصرفية:

أ – أهمية المؤسسات المصرفية

تتمكن أهمية المؤسسات المصرفية فيما يلي:

- ❖ نظرا لتنويع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر وهذا ما يتيح لها فرصة الدخول في المشاريع ذات مخاطرة عالية.
- ❖ تلعب دور الوساطة وتسير على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- ❖ بدون المصارف تقتصر المشاركة على مشروع واحد وبالتالي تكون المخاطر اكبر.
- ❖ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي لا يتجه نحوها الأفراد خوفا من المخاطرة.
- ❖ يمكن للمصارف نظر لكبر حجم الآرصدتها أن تمول أو تدخل في مشاريع طويلة الأجل[1].

ب–أهداف المؤسسات المصرفية:

1) الربحية

تسعى إدارة البنك دائما الى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب البنك ،اذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها ،فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها ،أما الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق الأرباح ،ينبغي أن تكون إيراداته اقل من تكاليفه.

2) السيولة

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله الى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناءا عليه فان البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا.اما سيولة في البنوك فتعني قدرة المصرف على وفاء بالتزاماته الممثلة في قدرة على مجابهة طلبات السحب للمودعين ،ومقابلة طلبات الائتمان وهذا يعني أن المصارف التجارية يجب أن تحفظ نسبة السيولة التي تمكنها من وفاء بالتزاماتها في أي لحظة.

3) الأمان

يتسم رأس مال البنك بصغر حجمه،فان نسبة رأس مال البنك لا تتجاوز 10%من أصوله ،فان البنك لا يتصور أي خسارة تزيد عن رأس ماله وتصل الى الودائع ،التي هي بالأساس من الموارد الأساسية التي يعتمد عليها البنك للاستثمار ،فان أي خسارة تطال أموال المودعين سوف تؤدي الى إعلان إفلاس البنك ،فعلى البنك أن يقدم

[1] القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980–2017 –**،مرجع سبق ذكره،ص24-25.

الائتمان للعميل الذي يكون لديه القدرة على السداد وأن هذا العميل يحقق أرباح ولا يوجد لديه خسائر، وتكون سمعة العميل جيدة ،لضمان سداد المبلغ وفوائده.[1]

المبحث الثاني: ماهية الإئتمان المصرفي

الإهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصارف، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي،وبما أن المصارف ماهي إلا مؤسسات ائتمانية تعمل على جمع النقود من أجل سد الحاجات التمويلية للزبائن المتعاملين عن طريق منح القروض مقابل فائدة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الائتمان المصرفي

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي

مع تنوع الحياة الاقتصادية وامتدادها الى أنشطة اقتصادية متطورة ومتزايدة الحجم الاتساع،كان من الضروري أن تتنوع وتتسع عمليات الائتمان المصرفي التي تقوم بها البنوك لتتلاءم وتتوافق مع الحاجات تلك الأنشطة، وتتكيف مع العوامل والمحددات التي تتفاعل فيها، ونظرا لمكانة التي يحتلها الائتمان المصرفي في ميادين الاقتصادية فقد ظهرت له عدة تعار يف، وقبل هذا سنتطرق الى معنى مصطلح الائتمان.

الائتمان هو إجراء مبادلة قيمة أجلة بقيمة عاجلة ،وبعبارة أخرى تكون أمام ظاهرة " ائتمان"إذا مقدم شخص لأخر شيئا في صورة سلعة أو خدمة معينة في الحال لكي يحصل في مقابلها على شيء مماثل في المستقبل.[2]

يعرف الائتمان المصرفي إقتصاديا بأنه:"تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة،أو على أقساط في تواريخ محددة. [3]

يعد مفهوم الائتمان في الاقتصاد الحديث ثقة البنك التجاري للشخص الذي يمنحه مبلغا من المال ويجعله تحت تصرفه لفترة محدودة متفق عليها كلا الطرفين ، والتي بموجبها المقترض على إيفاء ذلك المبلغ في نهاية تلك الفترة مقابل عائدات وفوائد معينة يحصل عليها المصرف من المقترض.[1]

---

[1] مكتبة الجواد، انظر الى الموقع **jawad-book.Com**

[2] قاسم عطية علي جندي"**قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي"دراسة قياسية باستخدام النموذجَ ARDL**، مجلة البنوك الأكاديمية(العلوم الإنسانية)، العدد19، يوليو2021، ص219.

[3] منال هاني،**دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية–دراسة حالة بنك الجزائر**–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، ص03.

وكذلك عرف الإئتمان المصرفي"بأنه إمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها مقابل الحصول على قدر من المال في المستقبل.

كما يعرف أيضا بأنه:"الثقة التي يوليها البنك الى شخص ما طبيعيا كان أو معنويا ،حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل وفاء بالتزاماته.[2]

عرف أيضا:"أن يقوم الدائن مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين،فهو صبغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.[3]

يعتبر الائتمان "هو عملية تزويد الأفراد والمنشات في المجتمع بالأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة،ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.[4]

1. **أهمية الائتمان المصرفي:**

الائتمان أهمية كبيرة وواضحة من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية وأنشطة التداول والتوزيع لدفع النشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة.[5]

2. **1– أهميته للمصرف مانح الائتمان**

– تعد وظيفة منح القروض و التسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي حيث يتم استخدام نسبة من موارده المختلفة في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة، وتحقق المصارف من وراء ذلك عوائد مالية[6].

– حيث تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته.إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ،لذلك توليها البنوك التجارية عناية خاصة[1].

---

[1]انتصار عباس حسون المعموري"**أثر الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاستقرارفي العراق للمدة2004–2019**"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية،كلية الإدارة والاقتصاد،قسم الاقتصاد،ص07.

[2]انتصارعباس حسون،**أثر الإئتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاستقرار في العراق للمدة2004–2019**"، نفس المرجع السابق،ص08.

[3]رايس مبروك،رايس عبد الحق،**دور تفعيل الخدمات المصرفية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB**"،مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية،العدد13،جوان2013.ص،250.

[4]منال هاني،،**دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية–دراسة حالة بنك الجزائر**، مرجع سبق ذكره،ص03.

[5]زكريا الدوري، يسري السامرائي، **البنوك المركزية و السياسات النقدية**، دار اليازوري، عمان 2006,ص76.

[6]السنوسي مُحَّد الزوام، **مختار مُحَّد إبراهيم، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال : التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة،الأردن، 40-44 نوفمبر 8000، ص2.

2. 2: **أهميته للمقترض (أفراد أو شركات)** على القروض والتسهيلات المصرفية تمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو الحصول بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مختلف مجالات العمل وتمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها و الاستمرارية في ممارسة عملها.
2. 3:**أهميته للمجتمع**: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية، وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات التي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف و زيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية[2].

إن دور الائتمان مهم في تنمية الاقتصاد الوطني في توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد في طاقة الإنتاج والدخل الوطني ولا شك أن أهداف بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا من طرف السلطات النقدية للرقابة على الائتمان ،فإذا أحسن توجيه الائتمان فانه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلد[3].

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

توجد عدة أنواع من الائتمان المقدم من البنك الى عملائه وذلك حسب الأجل أو وفق الضمانات المطلوبة،أو وفق منحه،أو وقف تحصيله ،أو حسب غرضه ومنه يكمن تقسيم الأنواع وفق المعايير المتعددة.

أولا: تصنيف حسب معيار المدة (الأجل):[4]

للعنصر الزمن دور مهم في الائتمان ،حيث تحتسب الفترة الى عدة فترات:

أ – **الطويل الأجل**:وتكون مدته الأكثر من خمسة سنوات الى خمس وعشرين سنة.

ب –**متوسط الأجل**:وتكون مدته الأكثر من سنة الى خمسة سنوات.

ج –**قصير الآجل**:وتكون مدته أقل من سنة.

والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي القروض قصيرة الأجل لأنها ذات عائد سريع ومخاطر اقل وبتالي تعد من أحسن أنواع التوظيف ولهذا النوع عدة مزايا، أهمها:

- تتصف بدرجة عالية من المرونة وبانخفاض أسعار الفائدة.
- تتناسب مع الفترات التي تحتاجها المؤسسة للأموال.
- لا تحسب أية ضريبة على فوائد هذا النوع من القروض.[1]

---

[1] سوزان سميرة ذيب و آخرون، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، ص 41.

[2] منال هاني،،**دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية–دراسة حالة بنك الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص،9.

[3] قطاف عبد القادر،**تقنيات تغطية المخاطر الائتمانية في المؤسسة المالية المصرفية : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(1999–2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 8044،ص14.

[4] انتصار عباس حسون المعموري،**أثرالإئتمان المصرفي على بعض المتغيرات الإستقرار في العراق للمدة2004–2019**"، المرجع سبق ذكره،ص12.

ثانيا: تصنيف حسب معيار ضمانات: وينقسم الى قسمين

أ – الائتمان المضمون: وبدوره ينقسم الى:

- **ضمانات عينية:** كأن يقوم المقترض الى المقرض رهن عقار أو بضاعة في حوزته.
- **ضمانات شخصية:** وهذا الائتمان يتم بوجود طرف ثالث شخص طبيعي أو معنوي يضمن سداد في حالة عدم قدرة المقترض أو امتناعه عن السداد.

ب – **الائتمان الغير مضمون:** وفيه يحصل المقترض على الأموال من المقرض بدون ضمانات شخصية.

ثالثا: وفق تحصيله:

- **الائتمان الجيد:** تتم سداد الأصل والفوائد الى مواعيد الاستحقاق، ويتميز الزبون بكفاءة ائتمانية مرتفعة مع تقديمه لضمانات كافية.
- **الائتمان دون مستوى:** يتأخر سداد الأصل والفوائد به لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور، والتعثر إما يرجع لعوامل خارجة عن إرادة المشروع أو الأسباب خاصة بصاحب المشروع.
- **الائتمان المشكوك في تحصيله:** يتأخر سداد الأصل والفوائد به لمدة لا تقل عن ستة أشهر، والضمانات غير كافية أو يصعب تحويلها لسيولة نقدية في الوقت المناسب.
- **الائتمان الردى:** قد يتم تحصيل جزء منه خلال12شهرا من تاريخ الاستحقاق، أو يستحيل تحصيله والضمانات غير مناسبة لأحوال السوق.[2]

رابعا: حسب معيار منحه:

1) **الشخصية:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تعرض لها(المصارف) وبالتالي فان أهم مسعى عند أجزاء التحليل الائتماني هوا تحديد شخصية العميل بدقة.

2) **القدرة:** وتعني باختصار القدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على السداد القرض والالتزام بدفع فوائد و المصروفات والعمولات ومعيار قدرة احد أهم المعايير التي تؤثر في مقدر المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.

3) **الرأسمال:** يعتبر الرأسمال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني أو عنصر أساسي من العناصر التقليل المخاطر الائتمانية يمثل ملاءة العميل المقترض والقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهوا بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.[1]

---

[1] القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980–2017)**، مرجع سبق ذكره ص29

[2] منال هاني،**دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية–دراسة حالة بنك الجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص6 –7 .

خامسا: تصنيف الائتمان حسب معيار النشاط:

➢ **القروض الاستهلاكية:**تكون الغاية منها تشجيع الاستهلاك الشخصي،أو تسديد نفقات طارئة ليتمكن المقترض بناء على دخله الحالي من مجابهتها،ويتم سدادها إما اعتمادا على دخله للفترة المقبلة أو تصفية بعض لممتلكاته.

➢ **القروض الإنتاجية:**تمنح بهدف تمويل النشاط الإنتاجي و الاستثماري، أي تدعيم الطاقات الإنتاجية للمشاريع، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.[2]

المطلب الثالث: سياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها

عند وضع السياسة الائتمانية لابد من دراسة و تحليل طبيعة المخاطر التي من ضمن العمل المصرفي لوضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف ماليا وإداريا.

فرع الاول: تعريف سياسة الائتمانية:

➢ ويمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها :الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع التسهيلات.[3]

- تعتبر السياسة الائتمانية للبنك عن مجموعة أسس ومعايير وشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التي يجحدها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير العوائد المناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة[4]

- هي تلك سياسة التي ترسمها الإدارة العليا بالبنك و تقرر فيها المجالات استخدام الأموال ،و أهم القواعد منح الائتمان ، وبغرض لتأكيد من سلامة القروض التي يمنحها البنك وضمان تحقيقه عوائد مرضية ، وتنمية أنشطته ،مع توفير الرقابة المستثمرة على عملية القرض في مختلف مراحلها.[5]

---

[1] رايس مبروك،رايس عبد الحق،**دور تفعيل الخدمات المصرفية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB**"،مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية،العدد13،جوان2013.ص253-254..

[2] زغاشو فاطمة زهراء،**إشكالية القروض المتعثرة"دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي"–وكالة القسنطينة50–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة2،ص5.

[3] عبد رحمان القري،محمد عبادي،**محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية "دراسة التحليلية للفترة (1989–2009)"** مجلة الدراسات المالية و المحاسبية،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر، العدد الثامن،السنة ثامنة 2017 ،ص784.

[4] محمد عبادي،**دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية خلال فترة(1989–2009)**،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،جامعة محمد بشير الإبراهيمي–برج بوعريريج– الجزائر، المجلد3،العدد 2 ديسمبر2017،ص239

[5] منال هاني،**دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية–دراسة حالة بنك الجزائر**،مرجع سبق ذكره، ص09.

- وتعني:القواعد والأساليب والتعليمات التي من خلالها يمارس البنك وظيفة القروض بشكل منظم، ويخضع للرقابة وتصحيح المسار خلال مراجعة ومقارنة الأداء الفعلي عندما يقوم البنك بممارستها.[1]

فرع الثاني :أهداف السياسة الائتمانية:

يمكن تصور أهم أهداف السياسة الائتمانية في أي بنك على النحو الآتي:

- منع التضارب في اتخاذا لقرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيفيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.
- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياجات تراكم من سلامة ومتانة المركز المالي للبنك.
- التوافق مع اتجاه العام الأهداف السياسة الاقتصادية الوطنية،وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من مواردها فيها.
- التوافق العام بين اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية فيعدم اقتراض المشروعات من شأنها تقوم بتهديد المجتمع.[2]

فرع الثالث: محددات السياسة الائتمانية

- تتمثل المحددات السياسة الائتمانية في عوامل التالية:
- السياسة النقدية السائدة في البلد الذي يضعها البنك المركزي.
- الوضع الاقتصادي السائد في البلد من تضخم وركود وانكماش وإجراءات البنك المركزي ذلك العلاقة.
- سياسة تجارية الخارجية السائدة في البلد ،وتقوم كل من وزارة التجارة والصناعة و وزارة المالية والبنك المركزي ، وأحيانا وزارة الخارجية بالتعاون فيوضع عناصر هذه السياسة ، وعلى البنوك أن تلتزم بها فتصوغ سياستها الائتمانية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يتلاءم مع ذلك.
- سياسة أسعار الصرف السائدة في البلد ، وهذا يؤثر على سياسة منح الائتمان لغايات تمويل الصادرات أو المستوردات للبلد.

---

[1] انتصار عباس حسون المعموري،**أثرالإئتمان المصرفي على بعض المتغيرات الإستقرار في العراق للمدة2004-2019**"، المرجع سبق ذكره، ص16.

[2] شهبون لامية، المخاطر البنكية وأثرها على تسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2015،ص25.

- مدى الاستقرار السياسي و الأمني السائد في البلدان المجاورة.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي أو عدمه السائد في البلد[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:[2]

❖ **حجم النشاط الاقتصادي** :يعد من العوامل المهمة التي تحدد قدرة البنك الذاتية في منح الائتمان فإن نقطة الانطلاق في رسم السياسة الائتمانية هي الوعي والمعرفة باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الاقتصادي الموجود ومجالات الائتمان التي يخدمها البنك ويتوقع أن يخدمها ويمكن التركيز على ضرورة التلاؤم بين التدفقات السلعية والخدمية وبين تدفقات النقود والائتمان، وكذلك للتطورات الاقتصادية والسياسية دورا مهما في رسم السياسة الائتمانية للبنوك فمثلا يزداد حجم الطلب على الائتمان في حالات الرواج الاقتصادي وينخفض حجم هذا الطلب في حالة الكساد .

❖ **رأس المال:** تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك برأس المال بسبب العلاقة القانونية بين مقدار رأس المال من جهة وحجم الائتمان الواجب منحه من جهة أخرى، وكذلك استخدام رأس المال والاحتياطي القانوني يمثلان صمام الأمان للودائع.[3]

❖ **درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع القروض:** حيث أن لكل نشاط اقتصادي درجة معينة من المخاطرة تقابلها ربحية معينة لهذا النشاط ،وبالتالي فان اختلاف درجة المخاطرة والربحية بين أنواع القروض والائتمان يؤثر على السياسات الائتمانية .

❖ **حجم ومكونات الودائع:** حيث أن حجم الأموال المودعة بالمصرف وطبيعتها تؤثر على السياسة الائتمانية فتجعلها منفتحة ومشجعة على الإقراض إذا كان حجم الودائع كبيراً أو كانت ودائع طويلة الأجل مثلاً أو يجعلها متشددة في حال كان حجم الأموال المودعة ليس كبيراً.

❖ **السياسات النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة:** إذ لا يمكن تجاهل القرارات المالية والنقدية التي تصدرها السلطات المالية والنقدية والمتمثلة بالمصارف المركزية والتي تؤثر بشكل واضح على السياسات الائتمانية ،سواء من حيث أسعار الفائدة أو معدلات الصرف ،أو قرارات التمويل التجاري وغيرها من القوانين الناظمة لعمل المصارف.

---

[1] عبد رحمان القري، محمد عبادي، **محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية "دراسة التحليلية للفترة (1989–2009)"**،المرجع سبق ذكره، ص758.

[2] شهبون لامية، المخاطر البنكية وأثرها على تسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مرجع سبق ذكره،ص26.

[3] شهبون لامية،**المخاطر البنكية وأثرها على تسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية،مرجع سبق ذكره،ص**

❖ قدرة وخبرة العاملين بالمصرف:حيث تلعب الموارد البشرية في المصرف دوراً هاماً في وضع وتنفيذ السياسات الائتمانية وبالتالي يجب أن تكون مدربة ومؤهلة وكذلك لديها الخبرة والاستقراء الصحيح للظروف الحالية للمصرف لتتمكن من وضع السياسات الصحيحة للمستقبل

❖ الحاجات الائتمانية للمجتمع: حيث يبرز في كل مجتمع قصور أو حاجة لتمويل نشاط معين أو قطاع معين وبالتالي ينبغي أن ينعكس ذلك على السياسات الائتمانية بشكل يلبي احتياجات المجتمع وتمويل النشاطات والقطاعات التي يطلبها[1].

المطلب الرابع: خطوات منح الائتمان المصرفي

الفرع الأول: معايير منح الائتمان

يعتبرنموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5C ‘ S_5أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقا لها يقوم المصرف كمانح الائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح أو كعميل وفيما يلي استعراض لهذه المعايير[2]:

أ – **العناصر الخاصة بالزبون** :

- **شخصية الزبون أو سمعته**:تقاس المخاطر الأخلاقية بشخصية المقترضين ،وبالتالي فإن سمعة التي يتمتع بها طالب القرض لها أثر كبير على قرار البنك بالمنح أو الرفض أو توسع أو الانكماش في منح القرض ، لذا فإن سمعة العميل تلعب دورا مهما في العلاقة البنك.
- **قدرة العميل على الدفع**:تعنى القدرة على دفع تسديد أقساط القرض وفوائده في الموعد محدد ويجب تحليل عدة عوامل:

–أهلية العميل وقدرته على الاقتراض.

–القدرة على السداد.

– المقدرة على توليد الدخل.

- رأس مال الزبون:تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كافي كضمان القرض.

[1] حسان الدباس،**العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق 2014-2013،ص19.

[2] رايس مبروك،رايس عبد الحق،**دور تفعيل الخدمات المصرفية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB**"المرجع سبق ذكره،ص253.

■ **الضمان المقدم:** لكي يريح البنك نفسه من اتخاذ قرارات عن القروض التي هامش الأمان ولكي يريح نفسه أيضا من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع ،فانه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة ،وعادة ما تختلف من وقت لأخر وفقا لدرجة قبولها في السوق،كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان.[1]

■ **المناخ العام:**

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام على أنه معيار من معايير منح الائتمان، فهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تنظر إلى هذا من زاوية أخرى. فالمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع و أدق في التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة و الطلب على السلع و ظروف البيع و التوزيع. و عليه و لدراسة هذا العنصر يجب أن يتم على مستويين:

➢ **المستوى الداخلي**: في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلا، ينبغي دراسة نظامها الداخلي وحصتها السوقية، و لوائح التعيين و سياسات التمويل، و الخطط الحالية و المستقبلية...الخ .

➢ **المستوى الكلي**:و الذي يتطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئةالمحيطة: الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين و التشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة و معدلات النمو السكاني...الخ[2].

ونخلص الى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني ،إلاأن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل الى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر الى الضمان على انه اقل هذه المعايير أهمية.كما انه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في احد هذه المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الأخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن[3].

ب – العناصر الخاصة بالمصرف:

ويشار الى قضايا المتعلقة بأنشطة المصرف ومنها:

---

[1]لعروسي قرين زهرة، «**إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، سنة2017، ص28.

[2]حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية المؤسسة،قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،ص19.(بتصرف).

[3]رايسمبروك،رايس عبد الحق،**دور تفعيل الخدمات المصرفية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB**" المرجع سبق ذكره،ص254.

- **درجة السيولة:**

وهي تتمثل في حجم الأموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف وفي المصارف المتعاملة ،وأيضا في خزائن البنك المركزي،وكذلك في حوالات الخزينة والتي بإمكانهاأن تتحول الى سيولة بسرعة وبدون خسائر تذكر،كما أنها تحقق للمصرف عائد قليل مع العرض أن هناك بعض متطلبات التي تؤثر على عملية السيولة لدى المصرف.

- **الاستراتيجيات المتبعة في المصرف:**

أ – إستراتيجية إقراض هجومية:

إن أسلوب الإقراض الهجومي في هذه الاستتراتجية ستكون حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة،حيث أن نجاح هذا الأسلوب يمكن في دقة التنبؤات بشان اتجاه أسعار الفائدة فإذا كانت التنبؤات صحيحة حقق المصرف نجاحا في كسب المزيد من الأرباح والعوائد،لكن التنبؤات دائما تتصرف الى مستقبل والمستقبل دائما تكون صورته غير واضحة ولا احد يستطيع أن يتنبأ ماذا يحدث غدا.

ب – إستراتيجية متحفظة:

تقوم بعض المصارف بإتباع هذه استتراتجية والتي تعاني من خلل في مراكزها المالية،وكذلك فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منحها القروض ولا تتحمل أية مخاطرRISKوعادة ماتقوم هذه المصارف باقتفاء اثر المصرف القائد أو مصارف الرائدة في عمليات التي حققت نجاحا لتقوم بتقليدها.

ج – استتراتجية معتدلة

البعض من المصارف عندما تقوم بإتباع هكذا استتراتجية فإنها لا تقوم بمنح القروض تتضمن مخاطر عالية كما تقوم بالاستثمار المعتدل في الموجودات المتداولة.

- **الهدف العام للمصرف**

إن المصارف ومن خلال أنشطتها تبغي تحقيق ثلاث أهدافأساسية:

1) تعظيم القيمةالسوقيةلأصحاب الثروة(المالكين) وتوسيع الحصة السوقية للمصرف.

2) لتحقيق استقرار يخدم أهداف التنمية الاقتصادية للبلد بما يؤدي الى إعادةأعمار البنية التحتية لمؤسساته المختلفة لذلك لابد من أن تقوم المصارف بتعبئة إمكانياتها لتحقيق أهدافها المنشودة.[1]

[1] وسام حسن فتوح، **إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل والتطبيقات**، مجلة اتحاد المصارف العربية، 2016، ص69-70.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

لقد اهتم الباحثين الاقتصاديين في حديث عن النمو الاقتصادي، لأنه يعتبر المؤشر الأهم في دلالة الأداء الاقتصادي، وما يقود إليه من ارتفاع في مستوى المعيشي والرفاهية في الدول الصناعية خلال الثورة الصناعية بأوروبا، ولكن بعد نهاية حرب العالمية الثانية وانقسام العالم الى الدول المتقدمة وأخرى متخلفة أصبح الاهتمام أكثر بتنمية وعادة ما لا نستطيع التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نظرا لوجود ارتباط بين المفهومين، ومن هذا المنطلق نقوم بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لقد اهتم الباحثين الاقتصاديين في حديث عن النمو الاقتصادي، لأنه يعتبر المؤشر الأهم في دلالة الأداء الاقتصادي، وما يقود إليه من ارتفاع في مستوى المعيشي والرفاهية في الدول الصناعية خلال الثورة الصناعية بأوروبا، ولكن بعد نهاية حرب العالمية الثانية وانقسام العالم الى الدول المتقدمة وأخرى متخلفة أصبح الاهتمام أكثر بتنمية وعادة ما لا نستطيع التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نظرا لوجود ارتباط بين المفهومين، ومن هذا المنطلق نقوم بتعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

أ – تعريف النمو الاقتصادي:

حيث يعرف بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

كما يعين النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع ولا يعني مجرد حدوث زيادة يف الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعين حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.

وعليه نستنتج من خلال هذا التعريف أن معدل النمو لابد أن يتجاوز معدل النمو السكاني، حسب العلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو السكاني.

- كما يعرف على أنه زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان نمو الاقتصاد الوطني اكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد. وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.

[1] محمد حقيقة،اثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة(2005–2014)،أطروحة نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان2019،ص3–4.

➢ يقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة.[1]

➢ يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوىأعلى من الازدهار لمجتمعاتها،ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع[2].

➢ النمو الاقتصادي يعين حدوث زيادة في الإنتاج و بتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، هذا الأخير يمثل الدخل النقدي المتحصل عليه مقسوم على المستوى العام للأسعار، بمعنى زيادة كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من إنفاق دخله.إذن النمو يتجلى في: زيادة الناتج الوطنيالحقيقي و ارتفاع معدل الدخل الفردي. [3]

ب– مفهوم تنمية الاقتصادية:

➢ تعريف شامل للتنمية" هي عملية منظمة ومخطط لها مسبقا،تشمل تغيرات في كافة جوانب الحياة فبالإضافة الى تحقيق النمو الاقتصادي و توزيعه توزيعا عادلا (لصالح الفقراء)، تضمن إحداث تغيرات جذرية في هياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من اجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية للفرد والمجتمع."[4]

➢ التنمية الاقتصادية هي "تقدم المجتمع عن طريق ابتكار أساليب إنتاجية جديدة أفضل،وبتالي زيادة في الإنتاج وخلق تنظيمات وطاقات ومهارات بشرية أفضل مما يؤدي الى زيادة رأس المال المتراكم في مجتمع عبر الزمن."[5]

➢ التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي،مقرونا بحدوث تغير في هياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية و العلاقات الخارجية ،وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى الدخل الفرد الحقيقي[6].

1بلهوشات محمد الأمين،محيرق فوزي،قابوسةعلى،"**اثر الائتمانالمصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة قياسية للفترة(1980–2018)باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDl**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13،نشرت2020/7/28،ص81.

2بلهوشات محمد الأمين،محيرق فوزي،قابوسة على،المرجع نفسه،ص82.

3لمزاودة رياض، **دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي"حالة الجزائر**"أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–1، 2017،ص2.

4القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980–2017)**، مرجع سبق ذكره ص 43.

5محمد عبد العزيز عجيمة،محمد علي أللليثي، **التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها، سياستها**،الدار الجامعية الإسكندرية،2001،ص20.

6نزار سعد الدينلعيسى،إبراهيم سليمان قطف،**الاقتصاد الكلي**،دار الحامد،عمان،2006،ص313.

➢ التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في دخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الدخل الفرد منه،هذا فضلا عن إجراء العديد من المتغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء.[1]

➢ التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات والمتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو.[2]

المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

الجدول(1) : مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

– يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي	**– تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويعه.**
– يتم بدون اتخاذ آية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.	**– عملية مقصودة مخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.**
– يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ويدفع المجتمع نحو التقدم.	**– تكون ايرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واعي يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج.**
– تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.	**– تراكم كمي ونوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع.**
– لايهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	**– تهتم بتوزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.**
– يتمثل في الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي	**- حدوث زيادة سريعة تراكمية ودائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي**

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لطالب:زقرير،اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال(1998–2012) ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014،ص19.

من خلال الجدول نستنتج أن وجود علاقة متبادلة بين التنمية والنمو، مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو، فالنمو هو جزء من التنمية الاقتصادية، ولا يمكن أن تحدث التنمية إلا بوجود النمو والعكس صحيح.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2007، ص87.

[2] Salles et Wolff،**croissance et développement**، Dunod Paris 2000، p34.

المطلب الثالث: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي:

تركز النظريات الحديثة على ثلاث فرضيات أساسية توضح سبب تحقيق معدلات مختلفة لمستويات النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات، تتمثل هذه الفرضيات في العوامل الجغرافية، السياسات والمؤسسات .

➢ **نموذج صولوا و دالة الإنتاج التقليدية** :وهنا نجد أن رأس المال المادي والبشري من أهم محددات ومصادر النمو، فمن خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات ومخرجات يمكن زيادة مستوى الإنتاج وتحقيق النمو .

➢ **فرضية المؤسسات ونموذج نورث:**والذي يركز على دور العامل المؤسسي وأهمية المؤسسات فيرفع الإنتاجية وتحقيق تراكم رأس المال.[1]حيث ينتج التراكم الرأس المال عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حيث يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالمصانع والعدد والآلات تزيد من رصيد رأس المالالمادي للدولة، وبالتالييمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

➢ **فرضية الجغرافيا ونموذج(Sachs)**:والذي يعتبر العوامل الجغرافية هي العوامل المحددة والأساسية للنمو، هذه الفرضية تركز على عوامل المناخ الموارد النباتية... الخ.

- على خلفية هذه النماذج يمكن تصنيف العوامل الأساسية المفسرة للنمو والتي تم دراستها من قبل على أنها:
- عواملاقتصادية (توفر الموارد ، العوامل الجغرافية).
- عوامل غير اقتصادية(عوامل مؤسسية مثل المؤسسات والسياسات)

على هذا الأساس يفرق نورث في نموذجه بين المحددات المباشرة والمحددات الأساسية، فالعوامل المباشرة تتحدد أساسا في رأس المال، التعليم الابتكار والتطور التكنولوجي و التي تم تحديدها في دالة الإنتاج سابقا ، طبعا الاقتصاديات الغنية والمتطورة لها مستويات عالية من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، عمال أكثر تعليم ومهارة، كفاءة اكبر لرأسمال بشري، أدوات ومصانع.

لكن حسب نورث هذه العوامل لا تفسر الاختلاف والتباين في مستويات النمو المحققة والرفاهة في هذه الدول.

إذن محددات النمو حسب نورث هي محددات أساسية ومحددات مباشرة، على هذا الأساس نجد اقتصاديات لها من المحددات المباشرة الكثير لكن لا تحقق مستويات نمو مقبولة لأنها تفتقد لمحددات الأساسية[2].

---

[1] محمد حقيقة،اثر**الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة(2005–2014)**، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] لمزاودة رياض، **دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي"حالة الجزائر**"أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–1، 2017،ص20–21.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي:

2. 1.الدخل الوطني الكلي المتوقع: اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة وتتوفرعلى لإمكانيات المختلفة لاستفادة من ثرواتها الكامنة، في هذه الحالة يوصى بعضا الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل .

2 .2.الناتج المحلي الإجمالي: (**GDP**) إن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للدول، فحسب Kuznets Simon يمكن استخدام معيار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتجه سكان بلد ما بأسعار ثابتة لقياس النمو الاقتصادي، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة .

2 .3. متوسط نصيب الفرد من الدخل: يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد، فإذا زاد الدخل الوطني لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان،فهذا يدل علىوجودالنمو الاقتصادي في البلد بأكمله،ولكن يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي حيث في هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ويحسب عن طريق قسمة الدخل الوطني على عدد سكان البلد، وذلك إما على أساس أسعار السنة الحالية (نقدي) أو أسعار سنة الأساس(حقيقي[1]) .

المطلب الرابع: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

1. النمو الاقتصادي لدى الكلاسيكي:

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيكي آراء كل من أدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- حالة السكون:اعتقد الكلاسيكي بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنهما تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر،ويتوقف التراكم الرأسمالي،ويستقر السكان،ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو

[1] بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيرق،علي قابوسة، المرجع سبق ذكره ،ص82.

الاقتصادي،وتقُوده إلى حالة السكون،أما ريكاردو مالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو فيرأس المال من خلال قانون تناقص الغلة،الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية،فينظر الكلاسيكي النتيجة النهائية للتنمية هي الركود،هذا الركودي نتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، ومايترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي،أو يستقر عددالسكان وتسود حالة من السكون.

2. النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فسيكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

- أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالموفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) .

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛فزيادة التكوين الرأسمال يعني زيادة عرض رأس المال،التي تؤدي إلى تخفيضسعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات،ويزيدالإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي ،هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات،يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحوالتقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلا آليًّا ميكانيكيًّا.

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهوقادر دائمًا على التجديد والابتكار.

- أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي وصف مارشال لايتحقق فجأة إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمدعلى فكرة التوازن الجزئي الساكن،؛حيث يرون أن كل مشروع،وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

[1]

- أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

3. النمو الاقتصادي عند كينزيين:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939)،لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة ،وبروز مشكلة الفقر من جهة أخرى ،والنموذج الكينزيةالأصلي يركز على القصور في الطلب ،ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل ،وقد ركز لينز اهتمامه على الاستقرارالاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نماذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا ،وبموجب التحليل الكينزية فإن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخارالمخطط[2].

ونستخلص من هذا:

نلاحظ أن الطبيعيون ركزوا علي السوق الداخلي، أما التجاريين فتم تركيزهم علي حجم الناتج الكلي، واعتبروا أن النمو يتحقق بزيادة ما تمتلكه الدولة من الذهب والفضة أ، ما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية (أدم سميث، روبرت مالتوس، ديفيد ريكاردو) فقد اعتبرت أن النمو حتما سيصل في النهاية إلي مرحلة الركود بسبب زيادة الأساليب الفنية في الإنتاج والتي بدورها تزيد متوسط دخل الفرد ومن ثم زيادة عدد السكان، وبالتالي ينخفض متوسط دخل الفرد إلى أن يصل إلي حد الكفاف و، بينت نظرية لينز دور كلاً القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، حيث أكد علي تدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال، وبعد ذلك جاءت النظريات التي تحدثت عن النمو الاقتصادي بشكل كمي منها نموذج هارولد_ ودمار الذي أكد على أهمية رأس المال والادخار في تحقيق النمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك نموذج سول وهو من أهم النماذج لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان يهدف لتقديم حل للمشكلة التي واجهت هارولد – ودمار، حيث ادخل نمط إنتاجي جديد (عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث هو المستوي التكنولوجي لمعادلة النمو، وطور النموذج المفسر للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية

---

[1] بحوث ومسائل/ **النمو الاقتصادي مفاهيم والنظريات**، مجلد1، جامع الكتب الإسلامية،ص16-17-18،**أنظر إلى الموقع** https://ketabonline.com

[2] بصالحي الأمين بن جابر عبد المنعم،**أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 .باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة( )ARDL**، رسالة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،2019،ص،9.

المتقدمة ثم جاءت نظرية النمو الجديدة (الداخلية) ومن نماذج هذه النظرية نموذج لوكسوكرومر ونموذج k ،كما ترى الباحثة أن كل النماذج أثبتت رياضياً وقياسيا.[1]

المبحث الرابع: العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

المطلب الاول: فرضية العرض القائد

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي، و يمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأن تغير ايجابي في مستوى إنتاج السلع و الدخل القومي و الخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية محددة، عادة ما يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، وهناك مقاييس أخرى للنمومثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سرعة تراكم رأس المال المادي و ما الى غير ذلك .توصل Schumpeter(1934) الى أن الوسطاء الماليين يعززون النمو الاقتصادي من خلال جمع و إعادة توجيه الأموال نحو المشاريع الابتكارية و أضاف أنها "تتمثل الوظيفة الأساسية للائتمان في تمكين أصحاب المشاريع من شراء المنتجات التي يحتاجونها لممارسة وظائفهم من خلال الطلب على المنتجين بالتالي إجبار النظام الاقتصادي لفتح قنوات جديدة"، و يمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها نمو الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي: عندما ينمو يمكن المستهلكين من الاقتراض و بالتالي الاستثمار أكثر، و يؤدي ارتفاع الاستهلاك و الاستثمارات الى خلق فرص عمل و يؤدي ذلك الى نمو كل من الدخل و الأرباح. و بالتالي من أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة كتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي و تحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها االقتصاد كما يمكن للتنمية المالية أن ترفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الادخار و تحسين كفاءة تخصيص الأموال المتاحة للإقراض لتعزيز تراكم رأس المال[2].

أوضح د.عبد العظيم أن الإجراء تحليل لتوزيع الائتمان المصرفي على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها مثل القطاع الزراعة والصناعة و التجارة والمقاولات وغيرها، يفيد في تحديد أي القطاعات يتجه الى التوسع وأيضا يتجه الى الانكماش أو يثبت حاله،مؤكدا أن حجم القروض المصرفية التي يمنحها جهاز المصرفي معين في تاريخ ما يعتبر مؤشرا هاما يدل على حجم النشاط الاقتصادي،لان ارتفاع حجم الائتمان المصرفي دليل على الاتجاه الى التوسع الاقتصادي

[1] منى فوزي رجب عواد،**الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة ماجستير،عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، 2020،ص39.

[2] القرصو وفاء،**تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998–2017**،مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16،جانفي 2019،ص305.

والنقدي. مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام، لذلك تعتبر القروض المصرفية أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي.[1]

لقد اهتم الكثير من طرف الباحثين الاقتصاديين حول موضوع الوساطة المالية والمصرفية وعلاقتهم بالنمو الاقتصادي، وسنتطرق الى هذا الى طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الذي اخذ جدالا كبيرا بين الباحثين، كما يتضح في شكل الموالي:

الشكل (1):الجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

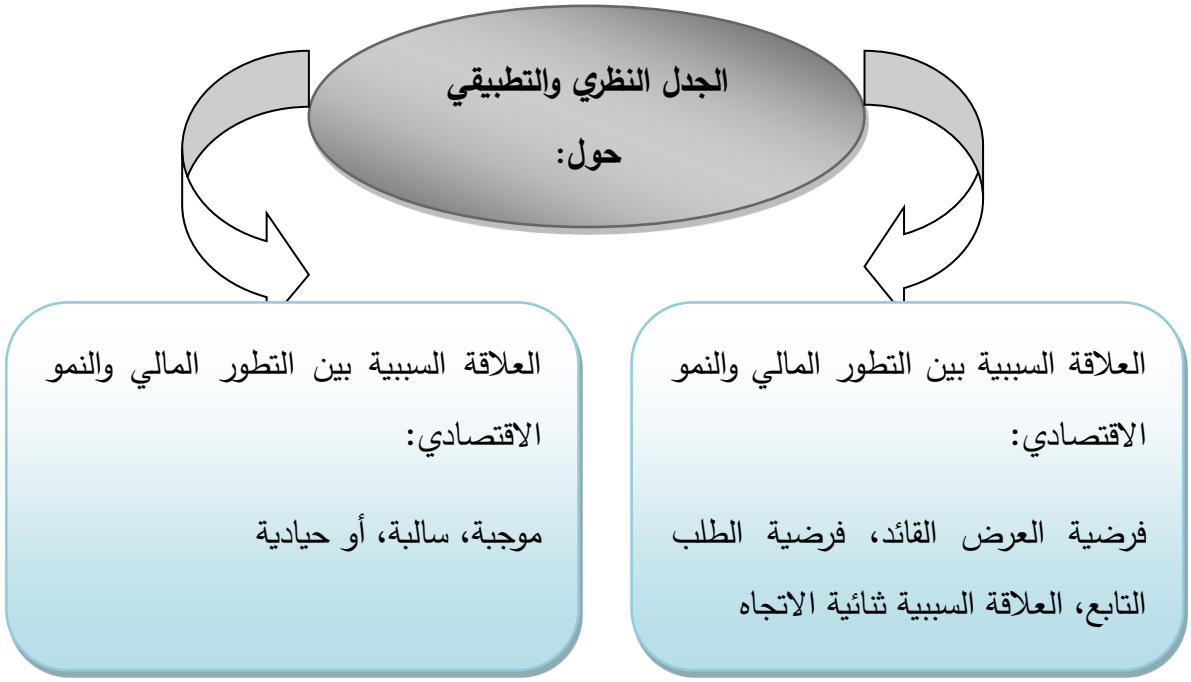

المصدر:مجاهدة كنزه،غربي ناصر صلاح الدين،**تأثير تطور القطاع المالي على النمو –دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-** Arabe Economique and Business Journal،Business Journal،المجلد11،العدد1،ص74.

حيث يعتبر النمو الاقتصادي تابعا للبنية المالية للاقتصاد أي انه متغير داخلي تابع للتمويل الخارجي المباشر وغير المباشر ،هذا الاتجاه العلاقة يسير من التطور المالي الى النمو الاقتصادي ،فمن خلال توسع المؤسسات المالية تزداد كمية المعروض من الخدمات المالية ،مما يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي أي أن اتجاه العلاقة كما يلي:

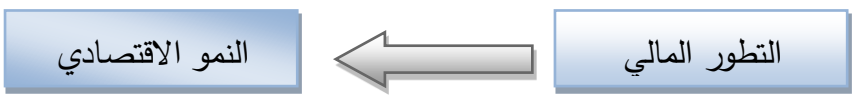

[1]القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980–2017)**،مرجع سبق ذكره ص،81.

في هذا النموذج المؤسسات المالية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال توجيه نسبة كبيرة من الادخار الى استثمارات حقيقية ذات مرودية العالية في الأجل الطويل ،أو ما يعرف بعملية التحويل.

المطلب الثاني: فرضية الطلب التابع

حيث انتقدت فرضية توجيه العرض من بعض الاقتصاديين الذين رأوا أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقة، أي أنه مجرد ناتج فرعي للنمو في الجانب الحقيقي الاقتصاد الذي تحكمه عوامل أخرى، فحسب هذا الاتجاه المال يتبع المشاريع أينما ذهبت؛ أي وجود طلب اتبع، بمعنى عندما تقود المشاريع يتبعها المال، فزيادة الطلب على الخدمات المالية التي يوفرها العمق المالي والشمول المالي يؤدي الى توسع الخدمات المالية وحدوث تطور مالي.

هذا الاتجاه أكدته دراسات (Devereux & Smith, 1994)و (Mayer1988) منتقدين بذلك مبالغة الاقتصاديين على التركيز على دور النظام المالي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بمعنى أن زيادة الطلب على الأصول والخدمات المالية هو نتيجة لنمو الدخل الحقيقي. فاتجاه العلاقة يسري كما يلي[1]:

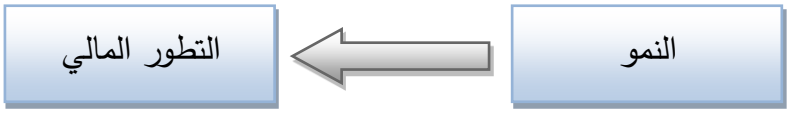

المطلب الثالث :السببية ثنائية الاتجاه

يقول مؤيدو هذا الرأي أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين تطور المالي والنمو الاقتصادي، فالنمو يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحا كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بالنمو الاقتصادي ،سريع وفي الواقع أن كل من القطاع المالي والحقيقي يتفاعلان أثناء مراحل التطور.[2]

[1] لمزاودة رياض، **دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي"حالة الجزائر"** مرجع سبق ذكره،ص،122-123.

[2] القرصو وفاء،غازي نوريه،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017)**،مرجع سبق ذكره ص،83.

خلاصة الفصل:

كثيرة هي الأعمال النظرية التي أدرجت دور المؤسسات المصرفية في النمو الاقتصادي،حيث بينت أن الوساطة المصرفية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي،خاصة البنوك التي تضمن تمويل جيد للمشاريع والاستثمارات من خلال قدرته على القيام بمجموعة من الوظائف والمتمثلة أساسا من خلال منح القروض ،وتنويع وتقسيم المخاطر،و تعبئة المدخرات وجمع المعلومات حول الاستثمارات وضمان التخصيص الأمثل للموارد .

حيث أنه بالرغم من وجود بعض الاراء الاقتصاديين حول اتجاه العلاقة بين التطور المالي بصفة عامة والنمو الاقتصادي، إلا أن أغلب النظريات والأبحاث أكدت على الأهمية البالغة لتطور النظام المالي وتحديدا التطور المصرفي على النمو الاقتصادي،إلا انه يمارس تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في حالة كون نشاط المصرفي غير مراقب وضعف في السياسة الائتمانية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

على رغم من أن المؤسسات المصرفية تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات المالية ,والتي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، مما أدى الى تخالف الآراء والدراسات التي قام بها الاقتصاديون في أبحاثهم النظرية والتطبيقية كما تم الإشارة إليه في الفصل النظري الذي تطرقنا إليه.

لذلك بهدف هذا الفصل الثاني التحديد ابرز المسار تطور والإصلاح الاقتصاد والنظام المصرفي الجزائري،وذلك بغرض معرفة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، منتقلة من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق،وكذلك التعرف على البرامج التنموية،وتسعى الباحثة في هذا الفصل الى دراسة القياسية لعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة 2010-2022،وتم استخدام المنهج الحديث التي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي بين الإصلاح والتحديث

إن المؤسسات المصرفية أصبحت من السمات المميزة للعالم باعتبارها دعامة رئيسية لعمل وفعالية للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي المرتبط به بشكل عام، وذلك بمساهمته في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية على الأصعدة المحلية و الإقليمية والدولية.

تعد البنوك عصب النظام الاقتصادي لأي دولة فلا يصعد نظامها الاقتصادي إلا بوجود جهاز مصرفي يعمل بشكل جيد في تجميع المدخرات وإنعاشها في الاقتصاد البلد.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض

قامت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها للاسترجاع سيادتها ، بما فيها حق في إصدار النقد وإنشاء العملية الوطنية الجزائرية ،لجأت في إنشاء البنك المركزي الذي أسس في سنة 1963م ،والعملة الوطنية سنة 1964م،مرت هذه الإجراءات المتخذة في مراحل ولعلى أهمها مايلي:

1. **مرحلة تكوين نظام مصرفي وإضفاء السيادة (1962–1970):**

في ظل افتقار الدولة الجزائرية لأدنى شروط التنمية، فقد كانت جل التعاملات المالية والاقتصادية تتم مع المتعاملين الفرنسيين. فضلا عن عرقلة الأنشطة الاقتصادية بسبب عدم حصولها على مصادر تمويلية، وذلك بسبب رفض البنوك الأجنبية تمويل استثمارات القطاع العام. أصبح إلزاما إرساء قواعد وأسس نظام مصرفي جزائري وطني، والذي يكون قادرا على الوفاء بمتطلبات تمويل التنمية الاقتصادية، علاوة على فرض السيادة من خلال إصدار العملة الوطنية، وجزارة وحدات القطاع المصرفي.

ومن بين أهم هذه الجهود التي هدفت ترسيخ السيادة الوطني الوطنية للدولة الجزائرية نذكر كما يلي:

- فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962.
- إنشاء البنك المركزي 13ديسمبر1962.
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية ":CAD" والذي تأسس في 07 ما 1963.
- إصدار العملة للوطنية«الدينار الجزائري»في أفريل 1964.
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP"
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية ":CAD" والذي تأسس في 07 ما 196 ،وبعد التغيير الذي طرأ على ، والذي وضع مباشرة تحت نظامه الأساسي تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية "BAD".
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير .

❖ تأميم البنوك الأجنبية وإقامة بنوك وطنية(بنك الوطني الجزائري، بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي).

ويمكن القول، أن ما سبق ذكره يعتبر بمثابة مرحلة التأسيس الفعلي لنظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة من خلال تكريس البنوك الجزائرية التي قامت على أنقاض البنوك الأجنبية لخدمة أغراض التنمية، حيث تم تطبيق فكرة التخصص القطاعي لتلك البنوك ، حيث كل واحد من البنوك التجارية الثلاثة التي تم تأميمها تخصص في مجال معين من النشاط الاقتصادي ، وقد سجلت خلال هذه المرحلة جملة من الاختلالات، استدعت القيام بجهود الإصلاح[1].

2. مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971:

أدخلت السلطات النقدية والحكومية ابتداء من سنة 1971 بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية ، حتى تتماشى والسياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني ، خاصة المصارف الوطنية التي كانت حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا،بالإضافة إلى إنشاء بعض الهيئات الفنية للمؤسسات المصرفية ، والهيئة العامة للنقد والقرض، وإعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية.[2]

3. مرحلة الإصلاحات المصرفية والمالية الثانية (1986–1989)

تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- نقصا لسيولة لدى البنوك من أجل القيام بعمليات التمويل، والذي نتج عن ضعف قدرة النظام المصرفي على تعبئةالادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- عرف الدينار الجزائري تخفيضات متتالية خلال هذه الفترة.
- إلغاء التوطين الإجباري الوحيد كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية ليسند ذلكإلى النظام المصرفي .

[1]عادل زقرير،"**نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال (1962 –1990)**"،محاضرات في النظام المصرفي الجزائري موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس ،تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد وحمة لخضر الوادي ،ص 9 .

[2]علي بن ساحة، **النظام المصرفي الجزائري**،محاضراتمقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية،ص14.

توضح النقطتين الأولى والثانية وجود بعض الاختلالات على مستوى النظام المصرفي والسياسات التمويلية وهذا ما استدعى القيام بإصلاحات أخرى تتجسد أساسا في إصلاحات سنة 1990، والتي تمهيدا لها تم إنشاء السوق النقدية في الجزائر في 18 يونيو 1989 ،والتي فتحت المجال للمؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في هذه السوق بصفتها مقرضة، كما سمحت هذه العملية بعد أن كانت حكرا على الخزينة العمومية للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق وذلك باستعمال أسعار للخصم تفوق أسعارا لفائدة.وهكذا، سارعت الجزائر بعد الاستقلال إلى بناء نظام مصرفي وطني، وذلك من خلال إنشاء البنوك، وبتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا النظام. غير أن النقائص المسجلة لا زالت تستدعي المزيد من الإصلاح والتعديل ولعل من أبرز محطات الإصلاح قانون النقد والقرض 90-10[1].

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ضل قانون النقد والقرض 90-10

حيث ادخل قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري سواء فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي ومهامه أو البنوك التجارية كما أنه لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمالها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، و مواكبة تحرر نشاط الاقتصاد العامي ودخول في اقتصاد السوق ،كما احدث أيضا أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهام تنظيم وتسيير المصرفي وأهمها:

1. **مجلس النقد والقرض:** أوكلت إليه صلاحيات واسعة بقيام دورين أو وضفتين (مجلس إدارة البنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية)
2. **البنك الجزائر:** وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وظيفته مجلس إدارة البنك وإصدار تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية.[2]

[1] عادل زقرير،"**نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال (1962 –1990)**"،مرجع سبق ذكره،ص34.

[2] مالك الأخضر،بعلة الطاهر،**واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 وتحديات تطبيق بازل 3**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، مجلد28 ، رقم(2) ،ص304-303.

المطلب الثالث:مبادئ واهداف قانون النقد و القرض 90-10:

فرع الاول :مبادئ قانون النقد والقرض90-10:

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :**

ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد أن تتخذ تبعا لقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية.

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة :**

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجا الى البنك المركزي لتمويل العجز،هذا الأمر أدى الى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة.

- ✓ **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:**

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر في تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة الى المؤسسات، لكن بصدور القانون النقد والقرض أبعدت الخزينة عن منح القروض الاقتصاد ،ليبقى دورها هو تمويل الاستثمارات الاستراتجية المخططة من طرف الدولة.

- ✓ **إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:**

إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة الى عدة مستويات،فالوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة تلجا في أي وقت إلي البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها السلطة النقدية الثانية،والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية ثالثة لاحتكاره عملية الإصدار النقدي،ولكن بصدور قانون النقد والقرض ألغى هذا التعدد،وبرزت سلطة النقدية وحيدة مستقلة وهي مجلس النقد والقرض.[1]

- ✓ **وضع النظام البنكي على مستويين :**

وذلك من اجل التمييز بين النشاط البنك المركزي كسلطة النقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض،وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها،كما

[1] عاشور كنوش ،بن عليبلعزوز،**واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح**،ملتقى وطني حول المنظومة الفرنسية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع تحديات ،جامعة الشلف، الجزائر ،2004،ص496.

أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كأخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي.[1]

فرع الثاني: اهداف قانون النقد والقرض 90-10:

هدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي :

- ❖ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- ❖ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- ❖ إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04 ،58 ،59) من القانون.
- ❖ ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- ❖ تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- ❖ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- ❖ إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوط بالبنوك والهيئات المالية .
- ❖ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- ❖ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.[2]

- أعطى صلاحيات واسعة إلى بنك الجزائر تفوق قدراته التقنية وإمكاناته البشرية .
- صعوبة تجسيد العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.
- صعوبة تطبيق مبادئ قانون النقد والقرض على البنوك التجارية الضعيفة.
- استحالة تطبيق أسعار الفائدة بالنسبة للبنوك لوجود معدلات تضخمية عالية.
- إعطاء صلاحيات واسعة لمحافظ البنك حيث يعتبر مدير البنك، رئيس البنك وممثل بنك الجزائر في الخارج، وهي مهام كبير ة جدا لا يمكن لشخص واحد تحملها.
- مجلس النقد والقرض هو الذي يدير السياسة النقدية دون استشارة الجهاز التنفيذي.

---

[1] القرصو وفاء ،غازي نوريه ،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1980-2017)**،مرجع سبق ذكره ،ص 148.

[2] عمر بوصاق ،**تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة وصفية تحليلية خلال فترة(1990-2013)**،مذكرةمقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص: ماليةونقود، قسم علوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ،2014،ص60.

- غياب جهة قضائية متخصصة لحل النزاعات التي تكون في المجال المصرفي والمالي.

- استحالة وضع نظام بنكي على مستويين لأن قانون النقد والقرض 90-10 لم يضع حد نهائي للعلاقة بين البنك المركزي والخزينة فيما يخص التمويل، وإنما حدد سقف للتمويل بقيمة 10%.

- عدم استقلالية بنك الجزائر عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حيث أصبح يخضع لنظام قانوني مزيج بين القواعد القانونية المشتقة من القانون العام والخاص، حيث خضع تعيين المحافظ ونوابه إلى القانون العام بموجب مرسوم رئاسي، يختارون من بين الشخصيات الأكثر كفاءة في المجالين النقدي والمالي، وهم يمثلون بنك الجزائر والموظفون السامون الذين يتم تعيينهم من طرف رئيس الحكومة، وبالتالي تركيبة مجلس النقد والقرض تتشابه مع تركيبة اللجان المتساوية الأعضاء المألوفة في قانون الوظيف العمومي والذي هو جزء لا يتجزأ من القانون العام.

المطلب الرابع: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض90-10

1. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001 :

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات الذي تضمنه القانون التشريعي 10/90 المتعلق بالنقد والقرض بإعداد وتعديل المنظومة المصرفية الجديدة.

[1]إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض والصادرة في 27 فيفري 2001 من خلال الأمر 01/01المتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر، والذي هدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين:

الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

الثاني:يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر .

كذلك نص الأمر 01/01 المعدل لقانون 10/90 في المهام التالية :

1. تولي تسيير وإدارة ومراقبة بنك الجزائر، المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومراقبان.
2. يؤدي مجلس إدارة بنك الجزائر الصلاحيات التي كان يؤديها مجلس النقد والقرض بصفته مجلس للإدارة سابقا .
3. يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهمفي الشؤون الاقتصادية والنقدية.

[1] علي بن ساحة، **النظام المصرفي الجزائري**، المرجع سبق ذكره، ص86

4. تتمثل صلاحيات مجلس النقد والقرض في الصلاحيات التي كان يؤديها سابقا بصفته سلطة نقدية . ومما يلاحظ أيضا أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض ، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السمح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية . كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني ، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية . وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسساتأجنبية أو جزائرية ، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر .

2. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003م[1]

صدر في تاريخ 26-8-2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 90-10 جاء بأعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية بعد أزمة البنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي وجاء هذا التعديل بهدف:

-تعزيز العلاقة بين البنك الجزائر والحكومة لإنشاء لجنة مشتركة بين البنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي.

-إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

-دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحيات من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، من خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية ودورها في مراقبة أنشطة البنوك وأمانة العامة لها، وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010 :

جاءالأمر 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدفتعديلوتتميمالأمر 11 10 / 03 المتعلقبالنقد والقرض،وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي:

- ✓ اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لايقل عن % 51 من رأسال مال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.
- ✓ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

[1] مالك الأخضر، بعلة الطاهر، **واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 وتحديات تطبيق بازل 3**، المرجع نفسه، ص305. (**بتصرف**).

- ✓ الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر، إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار بنص الأمر 04/10 المتعلق بالنقد والقرض،أن بنك الجزائرمكلف بالحرص على سلامة وصلابة الجهاز المصرفي.
- ✓ جاء هذا تدعيما لها لإطار الاستقرار المالي في سنة 2010 بعد مراجعة القانون المتعلق بالنقد والقرض في سنة2003.
- ✓ بواسطةالأمر03 / 11 الذي عزز الإطار القانوني للنشاط المصرفي،لاسيما من حيث شروط الدخول في المهنة المصرفية،وذلك عقب إفلاس المصارف الصغيرة الضعيفة الذي أدى إلى سحب اعتماداته.
- ✓ إضافة أحكام قانونية تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من قبل البنوك والمؤسسات المالية.[1]

4. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2023:

حمل مشروع القانون النقدي و المصرفي الجديد، الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد و القرض، الذي عرضه اليوم الخميس وزير المالية، إبراهيم جمال كسالي، على لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، تعديلات هامة، من هذه التعديلات ما تعلق بتعزيز حكومة و صلاحيات كل من بنك الجزائر، و مجلس النقد و القرض، و اللجنة المصرفية، و البنوك و المؤسسات المالية، من خلال:

- إعادة اعتماد نظام العهدة (أربع سنوات) لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر و نواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة، ما من شأنه إرساء مصداقية أفضل، تحقيق الاستقرار في التسيير و استقلالية اكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه (المادة 13.)
- إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لا سيما الصيارفة الإسلامية و التمويل الأخضر، و هي أحكام من شأنها ضمان ناجعة أكثر للسياسة النقدية و تعزيز انتقالها (المادتان 42 و 43).
- إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته وتوسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، حيث توسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية، و البنوك الرقمية و مقدمي خدمات الدفع و الوسطاء المستقلين و يرخص بفتح مكاتب الصرف (المادة 63 و 89).

[1] بنعلقمةمليكه،،**محاضرات في قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي** ،كليةالعلوم الاقتصاديةوالتجاريةوعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، ص69.

- إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيارفة الإسلامية و الذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك و مؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيارفة الإسلامية حصرا (المواد 71، 70 و 72).
- يجعل هذا القانون من اللجنة المصرفية السلطة الإشرافية الوحيدة المخولة للبث في مخالفات أحكام هذا القانون و لوائحه، فيما يخص التعرض للمخاطر لاسيما خطر القرض، وكذا أعمال التسيير المترتبة عنها، (المادتان 115 و 119).
- لا يمكن الطعن في قرارات اللجنة المصرفية إلا لدى المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خلال الآجال المحددة لأحكام قانون الإجراءات المدنية و الإدارية (المادة118).
- تقوية آليات المتابعة و المراقبة، لاسيما من خلال إنشاء لجان جديدة كلجنة الاستقرار المالي (المادة 156)، المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية و إدارة الأزمات، و اللجان الوطنية للدفع و التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد مشروع الإستراتجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، بهدف تعزيز التعاملات المصرفية و تقوية الشمول المالي(المادة 162).

ويأخذ المشروع الجديد انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي، من خلال:

- إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي (المادة 02)، التي يطورها بنك الجزائر، و يصدرها، و يسيرها و يراقبها، و تسمى "الدينار الرقمي الجزائري"، الذي سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية.
- إرساء و تأطير الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك و المؤسسات المالية و مقدمي خدمات الدفع (المادة 37)
- توسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن و مراقبة أنظمة الدفع لتشمل نظم المقاصة و التسوية و تسليم الأدوات المالية (المادة 57)
- تنص المادة 63 من المشروع على إنشاء بنوك رقمية و هيئات تسمى "مقدمو خدمات الدفعPsp، و التي يمكن تأسيسها على شكل شركة أسهم أو شركة أسهم مبسطة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة (المادة 90) .

-توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرض من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر، في مركزية المخاطر (المادة109).

-ملائمة بعض الأحكام مع تلك المنصوص عليها في قوانين المالية المتعلقة بالقطاع المصرفي، و هي إلغاء القاعدة 49/51 و السهم النوعي (حق تمثيل الدولة في الهيئات الاجتماعية للبنوك ذات رأس المال الخاص)، و كذلك حق الشفعة.[1]

المبحث الثاني:النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي في الجزائر

مطلب الاول :تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestique Product):

الجدول رقم(02) : يوضح معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2022.

وحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ناتج المحلي الإجمالي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.1

السنوات	2019	2020	2021	2022
ناتج المحلي الإجمالي	1.0	5.1-	3.4	3.2

المصدر: من ملاحق جدول بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي2013، ص215، 2017، ص140، 2020، ص148، التقرير السنوي 2021، ص102.البنك الدولي **https://data.albankaldawli.org**

نلاحظ ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الدراسة منتقلة من 3268.1 مليار دينار سنة 2010 الى 10202.9مليار دينار سنة 2022.خلال فترة(2010-2017)نلاحظ أن متوسط معدل النمو بلغ3 % ،وهذا راجع أساسا لارتباطه بتغيرات أسعار النفط(حيث انخفض سعر النفط الى اقل من نصف في سنة2015 ،ويبقى هذا المعدل ضئيلا جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة في الجزائر و بالهدف الذي سطرته في البرنامج الخماسي الأخير وهو بلوغ معدل سنوي قدره 7% بحلول 2019،ونتيجة لاستمرار انخفاض سعر البترول تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2015 و2016 و الذي قدره478مليار دينار و2736 مليار دينار على التوالي،ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة،ومنه فقد تم توقيف البرنامج الخماسي لتنمية(2015-2019) في 31ديسمبر 2016،وفتح

[1] أبرز تعديلات مشروع قانون النقد والقرض ، 02-02-2023 ،**موقع الشعب اونلاين جريدة الكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب2023/02/02 ، انظر الى الموقع**https://www.echaab.dz

برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية(2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ماسيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل[1].

انتعاش القوي في سنة 2021 في إنتاج قطاع المحروقات بعد التعافي من الركود التي خلفته جائحة كورونا مع نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4٪بعد انكماشه في سنة 2020 بنسبة -5,1٪ وتراجع نمو اجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 بنسبة 3.2٪ هذا راجع الى انخفاض إنتاج النفط الخام والغاز وكذلك من أزمة جائحة كورونا.

مطلب الثاني: تحليل تطور الاجمالي القروض

جدول رقم (03) :معدل تطور اجمالي الائتمان الممنوح للاقتصاد حسب القطاع خلال فترة 2010-2022:

وحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي القروض	5.9	14	15.1	20.3	26.1	11.9	8.7	12.3	12.3
السنوات	2019	2020	2021	2022					
اجمالي القروض	8.8	3	12-	4.17					

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على:بنك الجزائر؛ **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**: سنة2013، ص(266)، سنة2016(ص158، سنة2021، ص(115)، موقع وكالة الأنباء الجزائريةhttps://www.aps.dz/ar/.

نلاحظ ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2010 -2020أي من(3268.1)مليار دينار الى(11181.3)مليار دينار، حيث تزايدت هذه القروض من سنة 2011 بمعدل14% ،[2]وهذا ما وضع الجزائر في مجموعة البندان

[1]القرصو وفاء ،غازي نوريه ،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1980-2017 –**،مرجع سبق ذكره،ص167.

[2]كوثر عطار، بوقموم ، **تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد09،العدد02 ،ديسمبر،2019 ص703.

الناشئة ذات النمو السريع لمقروض دون أن تلجأ الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية، وبلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد سنة 2013 مبلغ5156.30 مليار دينار مقابل 4287.64 مليار دينار سنة 2012، وهذا ما يترجم تحسن هيكل وشروط التمويل، ترابطا مع التدابير المتخذة سنة 2013 والتي جمعت تدابير دعم الدولة أكثر فعالية في إطار تشجيع تطور القروض السليمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي، كما عرفت كامل فترة الدراسة ارتفاعا مستمرا من سنة أخرى حيث تزايد4.12 % سنة 2018 مقابل 3.12 %سنة 2017 نتيجة ارتفاع في أسعار النفط الذي أدى الى ارتفاع الحجم السيولة في البنوك،مع تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم نلاحظ استقرار بنسبة النمو 3 %إلي منتقلة من 10855.6 مليار دينار سنة 2019 الى11179.2مليار دينار جزائري سنة 2020 وهذا بفضل التدابير والإجراءات التي قامت بها البنك الجزائر لحد وتخفيف بهدف امتصاص هذه الأزمة،ارتفاعا في سنة2022 بنسبة 4.7% لتصل الى 10202.9 مليار دينار جزائري مقابل9794.7 مليار دينار جزائري سنة 2021.

مبحث الثاني: الايطار النظري للاساليب الاحصائية المستخدمة :

في هذا الإطار، الادوات المستخدمة في نمذج الدراسة وسيتم عرض أهم المتطلبات النظرية لنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)و إبراز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي :

المطلب الاول:الطريقة المستخدمة

الفرع الاول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية:

1. تعريف السلاسل الزمنية:

تعتبر السلسلة الزمنية سلسلة معطيات إحصائية لها علاقة بالزمن أو هي عبارة عن سلسلة قيم، و الغاية منها هو التنبؤ بالمستقبل من خلال استعمال البيانات الإحصائية. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو(قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي: اما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) الى جانب متغير الزمن فنستخدم العلاقة الرياضية التالية :

$Y=f(t, x_1, x_2, x_3 \dots x_p)$ ، و الهدف من تحليل السلاسل الزمنية هو الحصول علوصف دقيق للسلسلة الزمنية و بناء نموذج لتفسري سلوكها و استخدام النتائج لعرض التنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل[1].

2. استقرارية سلاسل الزمنية:

تعتبر استقراري البيانات عملية مهمة في تحليل السلاسل الزمنية، و كذلك في إيجاد النموذج المناسب لها حيث أن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة إنما مضلله وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل[2] .

الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة

في الأغلب والأعم تتصف البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في درجة سكون السلاسل الزمنية في النموذج الاقتصادي، اذ يهدف اختبار جذر الوحدة إلي فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات النموذج خلال المدة الزمنية للمشاهدات ،والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير في حدة ،فإذا كانت السلسلة مستقرة أساسا فيقال إن السلسلة مستقرة عند مستواها أو مستقرة من رتبة صفر$I(0)$ ،أي أنها خالية من جذر الوحدة ،اما إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فيقال أن سلسلة مستقرة عند الفرق الأول أو رتبة الأولى$I(1)$،اما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني فان السلسلة الأولى تكون متكاملة من رتبة الثانية أي ،$I(2)$ وهكذا[3].ويعتبر كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك؛ وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى أستقرارية السلاسل الزمنية.

1. استخدام اختبار ديكي فولر و فيليبسبيرون:

استخدام اختبار ديكي فولر المطورAugmented Dickey-Fuller Testواختبار فيليبسبيرون Phillips Perronلاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationarity في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة، أي أنه مستقر؛ بمعنى تحديد ما إذا

[1]القرصو وفاء ،غازي نوريه ،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1980–2017 –**،مرجع سبق ذكره ،ص184.

[2]محمد شيخي "**طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2012 ، ص 196،195.

[3]انتصار عباس حسون المع موري"**أثر الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاستقرارفي العراق للمدة2004–2019**،مرجع سبق ذكره ،ص90.

كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة في مستواها (level) أم أنها غير مستقرة، وإذا تبين عدم استقرارها، فإنه يجب أخذ الفروق لها حتى تصل إلى حالة الاستقرار[1]

2. :اختبار التكامل المشترك:

يقيس اختبار التكامل المشترك العلاقة التوازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل ويشترط لإجراء هذا الاختبار ان تكون المتغيرات الخاضعة لاختبار غير مستقرة في مستواها لمنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار وبعد تحديد درجة التكامل المشترك للمتغيرات قيد الدراسة يتم تطبيق اختبار التكامل المشترك ويفترض هذا الاختبار وجود متجه تكاملي وحيد على الأقل يربط جميع المتغيرات مع بعضها ويعد اختبار التكامل المشترك ذات أهمية كبيرة في حالة عدم استخدام طريقة(ols) لكونه يعمل على تحديد النموذج الأنسب في متجه الانحدار الذاتي(VAR) والاختبار الأكثر شيوعا في صدد هو اختبار جوهانسون وجسليس للتكامل المشترك والتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح، Johansen and juselius ,1990) (Johansen ,1988-1991)إجراء اختبارين هما:

- **اختبار الأثر**:يتم الاختبار فرضية أن هناك على أكثر qمن متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير مقيد (r=q),
- **اختبار القيمة الذاتية العظمى:**ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجودr من متجهات التكامل المشترك المقابل الفريضة البديلة التي تنص على وجود(r+1) من اتجاهات التكامل المشترك، فإذا زادت قيمة المحتسبة لنسبة الاحتمالي (MLR) عن القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية معين، فيتم رفض الفريضة العدم التي تشير الى عدم وجود متجه تكامل المشترك،وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض الفريضة العدم التي تنص على وجود متجه واحد على الأقل تكامل المشترك[2].

[1] زكرياء مسعودي، خليفة عزي ،**محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM** -دراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980-2017) -**مجلة التنمية والاستشراف للبحوث مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات** مجلد 04 ، العدد: 07 ديسمبر 2019 ،نشرت في 31-12-2019، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي (الجزائر)، ص123.

[2] غالب مشيب، **تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي-دراسة حالة اليمن**-، مجلةالأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد2، سنة2015،ص134-135.

المطلب الثاني: منهجية نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL):

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)قبل من المطور(Pesaran and al) 2001، وفي هذا النموذج تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية، وإبطائها بفترة واحدة أوأكثر.

إن اختيار النموذج يعود بمزيا التي يتمتع بها هذا النموذج من غيره من النموذج القياسية حيث انه يمكن أن يستخدم بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة1 أو رتبة0 ،أي بغض النظر عن الاستقرارية، يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطارالعام(launenceson and chai، (2003و أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير Gerrand and Godfrey ,(1998) ، Iaerenceson (1998) Chai, ،ويمكن أن نحصل من هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط(1994), Banarjee et al حيث أن نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأمد بين متغيرات النموذج ’وان هذا النموذج يعتبر ملائما مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة.[1]وفق معادلة العامة للنموذج ARDLكالتالي:[2]

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \ldots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \ldots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (1)$$

حيث أن : c : الحد الثابت. Δ : الفروق من الدرجة الأولى. k : عدد المتغيرات.

p : فترة إبطاء المتغير التابع Y.

$q_1, q_2, \ldots, q_k$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, \ldots, X_k$ على التوالي.

$\beta_1, \beta_2, \ldots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \ldots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل. ε_t : حد الخطأ العشوائي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا

[1] الهام إبراهيم هيبة ، **تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر** ،مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة معهد العالي للمحاسبات والمعلومات ،ص 378-379.

[2] القرصو وفاء ،غازي نوريه ،**أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1980–2017)**،مرجع سبق ذكره ،192.

تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلي تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات متغيرات مستقلة في الأجل القصير. و لأجل ذلك نقوم بحساب الإحصائية (F)منخلالحيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

H0:فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) ، والتي تتمثل في :

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_k = 0$$

H1:الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) ، والتي تتمثل في :

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \cdots = \alpha_k \neq 0$$

مطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي والمتغيرات المستعملة لدراسة بين الائتمان المصرفي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2010–2022:

يستعرض هذا الجزء دراسة قياسية بهدف التحديد ما إذا الائتمان أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة **2010** الى غاية **2022** بالاعتماد على برنامجEVIEWS12 ، كما تم الاعتماد على بيانات سنوية مصدرها بنك الجزائر ، البنك الدولي بالجزائر .

فرع الاول: النموذج المستخدم والمتغيرات المستعملة في الدراسة :

بهدف قياس أثر على النمو الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة**2010–2022** و بالعودة الى الدراساتالسابقة التي أجريت في هذا المجال استخدمت الباحثة البيانات السنوية للمتغيرات التالية:

فان دالة الناتج المحلي الإجمالي GDP:[1]

$$GDP = F (Bcps , M2) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$GDP = Bo + B_1 Bcps + B_2 M2 + U_T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

وتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية في هذا النموذج:

$$LGDP = Bo + B_1 L (BCPS) + B_2 L (M2) + U_T \ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$LGDP = C(1)\ LGDP\ (-1) + C(2)\ LM2 + C(3)\ LM2\ (-1) + C(4)\ LBCPS + C(5)\ LBCPS\ (-1) + C(6) \ldots\ldots\ldots\ldots$$

حيث:

GDP :معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر ويعد احد المؤشرات التي تعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة والأكثر شمولية لقياس كافة السلع والخدمات ومعرفة مدى تطور ونمو الاقتصاد البلد.

[1] الهام إبراهيمهيبة،**تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 375.

M2:[1] معروض النقدي بمعناه الواسع ،ويعتبر منالمؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين، وعدد المجمعات النقديةعلى صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية، فالنقديون يرون بأن عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريبا من معدل نمو الاقتصاد الوطني، هذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية، كما يرون انه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية يتراوح ما بين 3 %و5 % هو أفضل وسيط لإحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب العائد الذي يحققها ، وتتكون الكتلة النقدية من مستويات عدة وعموما هي ثلاثة ويمكن أن تكون أكثر خاصة في الدول المطورة نظرا لتغير سرعة تداول النقد والابتكارات المالية والمصرفية.

BCPS:[2]الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي:تعرف هذه النسبة بأنها الائتمان الذي تقدمه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم في قياس مستوى الوساطة المالية ومدى نمو القطاع المصرفي، وهي تشمل فقط الائتمان المقدم من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص وتستثني الائتمان المقدم من البنك المركزي، والائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع العام، كما تسمح بالقياس الدقيق للكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر، و ترتبط مباشرة بالاستثمار والنمو .

المطلب الرابع:عرض نتائج الدراسة القياسية

فرع الاول:وصف المتغيرات:في البداية لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات على الإحصائية على المتغيرات المدروسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ أن المتوسطات لجميع المتغيرات إيجابية، وأن أعلى القيم متمثلة في المتغيرين LGPD و LBCP02 خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المتوسط لكل منهما على التوالي: 2.17 و 0.21 مما يدل على تطور هذه المتغيرات،في حين أن متوسط القروض والكتلة النقدية 10.30و 11.90 بينم االقيم القصوى Maximum فأعلى القيم منسوبة كذلك للمتغيرين LM02و Credit ، حيث بلغ اعلى التوالي 26.10% و % 19.90 ،بينما القيم الدنيا تتمثل في 0.21 %الإئتمان الموجه للقطاع الخاص، بالنسبة النمو الاقتصادي بلغ 3.80 %،أمافيم ايتعلق بالانحراف المعياري فإن متغير القروض يمثل أعلى قيمة وهذا يرجع إلى تأثير القطاع المصرفي في تمويله للنمو الاقتصادي ،ونلاحظ كذلك

[1] مُحَّد عبادي، **دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية خلال فترة(1989–2009)**،مرجع سبق ذكره، ص699.

[2] كريمة رباط، عبد القادر بريش، **أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990–2015)**، مجلة التنظيم و العمل، المجلد7، العدد1، 2018، ص 50.

أن كلمعلمات Kurtosis معاملات موجبة وبالتالي نقول أن هناك المزيد من عدم الاعتيادية والتسوية وتناسق السلسلة.

جدول رقم (04): يمثل وصف المتغيرات

	Credit	LBCP02	LGPD	LM02
Mean	**10.04**	**0.21**	**2.17**	**9.25**
Median	**11.90**	**0.21**	**3.20**	**10.30**
Maximum	**26.10**	**0.29**	**3.80**	**19.90**
Minmum	**–12.00**	**0.13**	**–5.10**	**–0.80**
Std.dev	**9.16**	**0.05**	**2.40**	**6.24**
Skewness	**–0.66**	**–0.09**	**–2.32**	**–0.25**
Kurtoris	**4.07**	**1.83**	**7.67**	**2.25**
Jarque.Bera	**1.57**	**0.75**	**23.57**	**0.43**
Probality	**0.45**	**0.68**	**0.000**	**0.80**
Sum	**130.57**	**2.74**	**28.30**	**120.30**
Sum Sq .Dev	**1008.40**	**0.031**	**69.24**	**467.55**
Observation	**13**	**13**	**13**	**13**

المصدر :من إعدادطالبة بالاعتمادعلى مخرجات برنامجEVIEWS12

- **فرع الثاني:نتائج إختبار جذر الوحدة**

توجد اختبارات عدة لفحص استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام اختبار ديكيفولر الموسع ADF ،وذلك نظر التلافيهما بعض أوجه القصور التي عادة ما تصاحب الأساليب البيانية واختبار ADF العادي،فضلا عن استخدامهما على نطاق واسع في الدراسات القياسية لبيانات السلاسل الزمنية.

جدول رقم(05) :اختباراستقرارالسلاسل الزمنية باستعمالADF

المتغيرات	إختبار T	المعنوية	التحويلية	إختبار T	المعنوية
LGPD	-2.75	0.0934	**الفرق الأول**	-3.17	0.0529
CREDIT	-1.67	0.4199	**الفرق الأول**	-3.32	0.0397
LM02	-2.62	0.1145	**الفرق الأول**	-4.59	0.0065
LBCP02	-1.24	0.6181	**الفرق الأول**	-1.71	0.3998

المصدر :من إعدادطالبة بالاعتمادعلى مخرجات برنامجEVIEWS12

1. **نتائج اختبار الفرضيات** ADF

H2الفرضيةالعديمةتنص على Tc<Trab يوجدجذر وحدوي والسلسة غيرمستقرة.

H1 :الفرضيةالبديلةتنص على Tc>Trab لايوجدجذر وحدوي والسلسة مستقرة.

القيمةالمحسوبة T-Statistic للسلاسل الزمنيةLBCP02،LGPD CREDIT,LM2 أقل من القيم الحرجة عند مستوى5% ،وهذايدل على قبول الفرضيةالبديلةH_0 عدم وجودجذور أحادية والسلاسل غير مستقرة.

أوضحت إختبارات نتائج جذر الوحدة في الجدول بإستخدام إختبار ديكي – فوللر (ADF) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات LGPD وCREDIT و LM02 و LBCP02 غير مستقرة.

2. **:تحديد فترة الإبطاء**

لتحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج ككل تم تقدير النموذج وفترات إبطاء متتالية واحدة تلوى الأخرى لحين الحصول على أفضل فترة إبطاء بالإستناد إلى معايير(LR, FPE, AIC, SC, HQ) ويكون العدد الأمثل للتباطؤات ذلك العدد الذي اجتمعت عليه معظم المعايير،بحيث أن هذا العدد اقل القيم للمعايير جميعها،كما هو موضح في الجدول أدناه والذي يستدلمنه أن كل المعايير تشيرإ لى اختبار فترتي إبطاء.

جدول رقم(06): تقدير النموذج وفترات إبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BCPS CREDIT LGPD
LM02
Exogenous variables: C
Date: 26/08 /23 Time:
19:15
Sample: 2010 -2022
Included observations: 12

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-81.32051	NA	17.63925	14.22009	14.38172	14.16024
1	-38.01130	50.52741	0.230598*	9.668551	10.47673	9.369334
2	350.0185	73.82978*	1.20e-16*	-20.14952*	-16.40599*	-19.03637*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

3. :**إختبارالحدود(التكامل المشترك)**:يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة ب58.17025وهي اكبر من القيمة الواقعة في الحدود العليا لبيسران عند مستوى معنوية01% ،مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

جدول رقم(07):نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	58.17025	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	12			
		10%	2.618	3.532

5%	3.164	4.194
1%	4.428	5.816
	Finite Sample: n=30	
10%	2.676	3.586
5%	3.272	4.306
1%	4.614	5.966

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS.12

الفرع الثالث :تحليل نتائج النموذج إحصائيا واقتصاديا

- **تقديرالعلاقات في المدى الطويل والمدى القصير**

جدول رقم(08):تقدير العلاقات في المدى الطويل

Dependent Variable: LGPD
Method: Least Squares
Date: 08/28/23 Time: 07:17
Sample: 2010 2022
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM02	0.120502	0.103895	1.159848	0.2731
BCPS	0.521117	5.372188	0.097003	0.9246
CREDIT	0.075799	0.074541	1.016881	0.3332

R-squared	0.031226	Mean dependent var	2.176923
Adjusted R-squared	-0.162529	S.D. dependent var	2.402136
S.E. of regression	2.589998	Akaike info criterion	4.940366
Sum squared resid	67.08090	Schwarz criterion	5.070738
Log likelihood	-29.11238	Hannan-Quinn criter.	4.913568
Durbin-Watson	2.252052		

stat

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS12

من النتائج أعلاه نلاحظ أن الأثر ايجابي الكتلة النقدية على النمو لإقتصاد يحيث أن زيادة الكتلة النقدية ب0.12% ،يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي12% ،ونلاحظ أن معلمة الكتلة النقدية الجاري معنوية حيث أن قيمة الاحتمالات مقابل للمعلمة0.2731=Prob والتي هي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير الكتلة النقدية التجاري على النمو الاقتصادي.

نلاحظ أيضا الأثر الإيجابي لعرض النقود بمفهومها لواسع كنسبة من النمو الاقتصادي.أمابالنسبة إلى الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من النمو الاقتصاد يحيث أن زيادة5% من BCPS تؤدي إلى ارتفاع النمو الإقتصادي ب52% ،ونلاحظ أن معلمة BCPS غيرمعنويةحيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة 0.92 = Probالتي هياكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم الصفرية ونقول أنالمعلمة ليست معنوية وهذا يدل على ضعف تأثير LM02 على النمو الاقتصادي.

أما فيما القروض كنسبة من النمو الإقتصادي نلاحظ تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ،حيث أن زيادة Creditب0.07% ،تؤدي إلى انخفاض النمو الإقتصادي ب7%،ونلاحظ أن معلمة القروض كنسبة من النمو الاقتصادي معنويةحيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة0.3332=Prob التي هي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على غير مؤثر النمو الاقتصادي.

- **تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:**

الجدول رقم:(09): تقدير معاملات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGPD)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/28/23 Time: 08:00
Sample: 2010 2022
Included observations: 12

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.150562	4.976032	1.437001	0.2241

LGPD(-1)*	-0.836017	0.309156	-2.704191	0.0539
CREDIT(-1)	0.338980	0.091391	3.709112	0.0207
BCPS(-1)	-25.14486	15.51372	-1.620814	0.1804
LM02(-1)	-0.305781	0.133895	-2.283728	0.0844
D(CREDIT)	0.054708	0.081977	0.667361	0.5411
D(BCPS)	-186.2208	29.88493	-6.231260	0.0034
D(LM02)	-0.161359	0.088452	-1.824245	0.1422
CointEq(-1)*	-0.865214	0.058318	-14.83620	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS12

نلاحظ من نموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية% 5 ،ممايدل على قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة على النمو الإقتصادي،ويستثنى من هذا القروض، الذي يظهر أنه غير معنوي عند كلا لقيم الحرجة وهذا يعني أن القروض لايِوثر على النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ فقد ظهرت المعلمة *CointEq (-1) = – 0.86 بإشارة سالبة ومعنوي عندمستوى% 5 ،ممايؤكدعلى وجودعلاقة توازنية طويلة الأجل،وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج،حيث أن معلمة *CointEq (-1) تقيس سرعة النمو الاقتصادي.

و بمعنى أن هذه القيمة تشير إلى% 86 ، من جميع الإنحرافات والاختلافات في توازن نصيب الفرد من النمو الإقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية.

فرع الرابع :الإختبارات التشخيصية للنموذج :من أجل معرفة هذا النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من أن البواقي تتبع القانون الطبيعي،وأن هناك ثبات في التباين بين الأخطاء إضافة إلى إستقرارية النموذج تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم، أن كل الاختبارات التشخيصية معنوية، ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالي:

1. : **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**:من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن نسبة الاحتمال الحرج قدرت ب % 0.4288 وهي أكبر من مستوى معنوية % 5 ،وبالتالي نقبل الفرض العدم أي انه لايوجد ارتباط ذاتي تسلسل لأخطاء.

الجدول رقم(10):اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	6.228468	Prob. F(2,7)	0.0279
Obs*R-squared	8.323005	Prob. Chi-Square(2)	0.0156

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتمادعلى مخرجات برنامجEVIEWS12

2. **اختبارا ختلاف التباين** :تشير نتيجة هذا الاختبار ان قيمة الإحتمال الحرج قدرت ب0.2332 % وهي أكبر من مستوى معنوية5% ،مما يجعلنا نقبل الفرض العدم على أنه لايوجد مشكلاختلاف تباين الأخطاء.

الجدول رقم (11): إختبار إختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.714315	Prob. F(3,9)	0.2332
Obs*R-squared	4.727325	Prob. Chi-Square(3)	0.1929
Scaled explained SS	3.366241	Prob. Chi-Square(3)	0.3385

المصدر :من إعدادالطالبةبالاعتمادعلىمخرجاتبرنامجEVIEWS12

3. **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية** :نلاحظ أن قيمة إحصائيةJarque-Bera مساوية ل10.00589وهي اصغر من إحصائيةكايمربع χ^2عندمستوىمعنوية5%،ودرجة الحرية تساوي 5.77 .كما أن probability تساوي 0.006وهي أكبر من مستوى معنوية5% ،وبالتالي نقبل فرض العدم ونقول ان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعياً.

الشكل رقم(02):اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

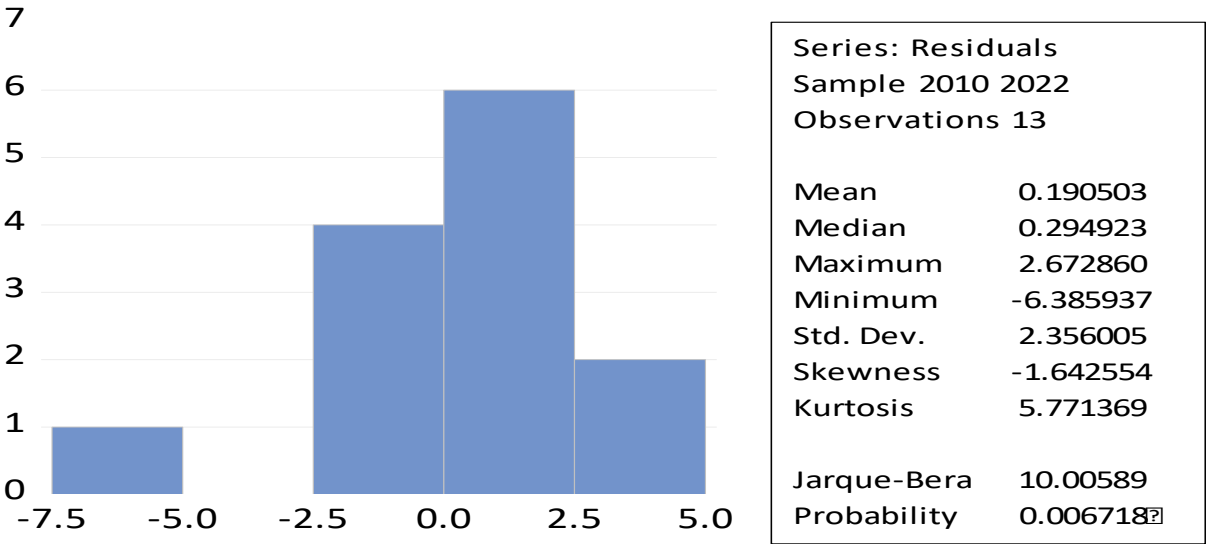

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS12

تبين نتيجة هذا الاختبار أن الصياغة الدالية للنموذج صحيحة،لأن القيمة الاحتمالية المقدرة ب0.0007 %هي أصغر من مستوى المعنوية5% .

الجدول رقم(12):اختبارمدى صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LGPD BCPS LM02 CREDIT C

	Value	df	Probability
t-statistic	5.319729	8	0.0007
F-statistic	28.29951	(1, 8)	0.0007
Likelihood ratio	19.66072	1	0.0000

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEVIEWS12

يتم إجراء هاذين الاختبارين للتأكد من خلو بيانات النموذج من أية التغيرات هيكلية قدتؤثر سلبا على جودة النموذج المقدر وإمكانية التنبوء بسلوكه المستقبلي،وقداعتمدت دراستنا على استخدام اختبار (GUSUM) OF SQUARES والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

(GUSUM) المجموع التراكمي للبواقي في الأجل الطويل، فإذ اوقع الخط الممثل كل من ARDL لاختبار إستقرار المعاملات المقدرة وفق نموذج بين حدي القيمة الحرجة سيتم عندها قبول فرض العدم،وعندها CUSUMوCUSUM of Square سيكون النموذج غير مستقر.

الشكل رقم(03) : المجموع التراكمي للبواقي (Gusum)

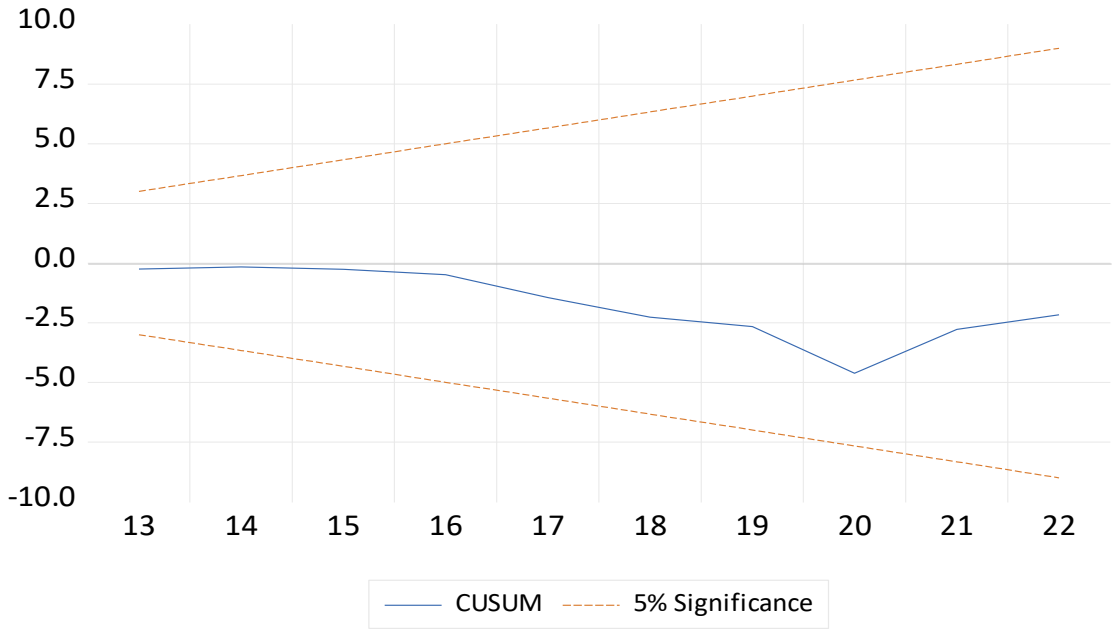

المصدر :من إعدادالطالبةبالاعتمادعلى مخرجات برنامج EVIEWS12

الشكل رقم(04) : المجموع التراكمي لمربعات البواقي (**Gusum of squares**)

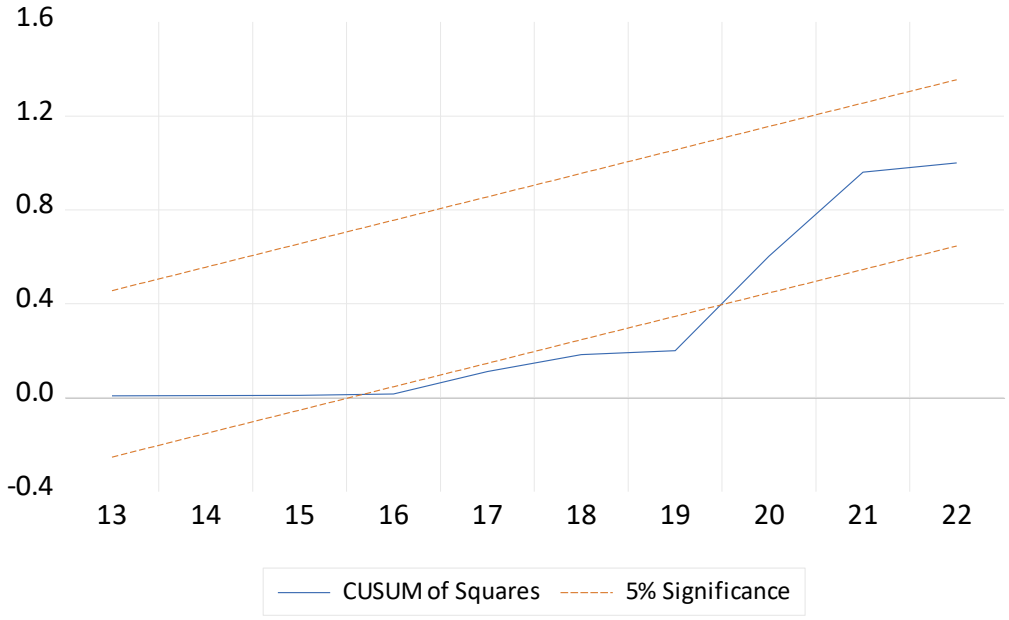

المصدر :من إعدادالطالبةبالاعتمادعلى مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتضح لنا من خلال الشكلين،أعلاه والذي يبين من خلالهماأستقرار النموذج عبر الزمن،حيث نلاحظ وقوع الخط الممثل للمجموع التراكمي للبواقي و كذلك الخطا لممثل مجموع مربعات البواقي بين حدي القيمةالحرجةعندمستوى5% .

ومايمكن ا ستنتاجه من الاختبارين هو أن هناك إستقرار وانسجام في النموذج وموصف بشكل مثالي للمدى القصير والطويل الذي تما استخدامه هو نموذج ARDL .وبالتالي فإن نموذج أمثل.

خلاصة الفصل:

لقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة مراحل والتي تنقسم الى مرحلة الممتدة من مرحلة تكوين نظام مصرفي وإضفاء السيادة (1962- 1986) والذي تم فيه تأميم المنشآت المصرفية من أجل تحقيق نظاما مصرفيا جديدا في خلق الأنظمة النقدية والمالية. ثم من (1986-1990) الذي تم تأسيس المخطط الوطني للقرض و إنشاء قانون النقد والقرض.

ثم مرحلة مبعد سنة 1990 والمؤرخ في 14-4-1990 والذي أعاد هيكلة وبناء نظام مصرفي، وإنشاء بنوك العامة والخاصة ،حيث اظهر تغيير جذري في فلسفة العمل وتغير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات البنكية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق.

تم في هذا الفصل اختبار دراسة اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي خلال فترة (2010-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الزمني الموزعة(ARDL)، حيث تم اختيار متغيرات المستقلة تتمثل في الكتلة النقدية بمفهوم الواسعM2، نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص،والمتغير التابع الذي يتمثل في ناتج المحلي الإجمالي .

الخاتمة العامة

خاتمة العامة:

إن قطاع المصرفي يؤدي دورا مهما وجوهريا في عملية التنموية من خلال الخدمات المصرفية التي تؤديها في الاقتصاد، ويعتبر أمر بالغ الأهمية في العالم ،وتسعى الدول النامية إلي تحسين جودة خدمتها كونها تعتبر مفتاح الأساسي لدخول سوق المصرفية ،ذلك نظرا لحاجتها الماسة لبلوغ مستوى نمو اقتصادي عالي ،من شأنه أن يضمن للسكان مستوى معيشي جيد، وتحقيق الرفاهية وسط المجتمع، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي الذي تعكسه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

تعتبر وظائف المصارف هو توفير الائتمان المصرفي نظرا للدور الكبير الذي يقوم به القطاع المصرفي في تفسير تطورات النمو الاقتصادي،وقد تطرق العديد من الاقتصاديين تفسيرالعوامل التي تزيد من معدلات النمو لاقتصادي كالتراكم الرأسمالي، ومستوى التكنولوجيا المستخدم ،ومستوى المعرفة والأفكار المتاحةالتي من شأنها ترفع معدلات الاستثمار،وفي هذا السياق قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، من أجل تكييف النظام البنكي مع الأوضاع الاقتصادية بصدور قانون النقد والقرض 10/90وما تليه من تعديلات أخرى وقد اكتست هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها لتواكب تحرير وعولمة النشاط المصرفي ومالي.

نتائج التطبيقية:

– كانت معلمات المتغيرات لكل من عرض النقودM2 بمفهومها الواسع كنسبة من النمو الإقتصادي والائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من النمو موجبة إلاأنها غيرمعنوية التأثير على النمو الاقتصادي ألا أنها لاتؤثر بشكل كبير على تحقيق النمو الاقتصادي.

– توجد علاقة طردية سالبة بين الكتلة النقدية والنمو الإقتصادي ،حيث ن لاحظ الزيادة كبيرة في الكتلة النقدية وهدا يؤثر على النشاط اقتصادي.

– نتائج اختبار الفرضيات

بعد اختبار الفرضيات التي بنيت على أساسها دراستنا و التي وضعناها في بداية البحث :

بخصوص الفرضية الاولى: والتي جاءت فيها بان النمو الائتمان المصرفي يقود النمو الاقتصادي

بخصوص الفرضية الثانية والتي جاءت فيها بان الائتمان المصرفي يرتبط بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي حيث بنيت دراسة صحة الفرضية ان إرتفاع معدلات القروض تؤدي إلى إرتفاع في النمو الاقتصادي وهى فرضيةخاطئة،فمن خلال اختبار النتائج نلاحظ أن القروض أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني وهذا يرجع إلى عدة أسباب خارج عن نموذج الدراسة وتعتبر علاقة سلبية.

الاستنتاجات و التوصيات

– شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد كان نصيب القطاع الخاص منها في ارتفاع تدريجي .

– القروض المقدمة للقطاع الخاص لم تمثل إلا نسبة قليلة من ناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

- العمل على تعزيز مبدأ الشفافية في نشر البيانات والمعلومات لتوفير الثقة بمصداقية القطاع المصرفي.
- تقديم خدمات مالية جديدة ومتنوعة تغطي كافة الرغبات المستثمرون.
- تحسين كفاءة تخصيص الأموال المتاحة للإقراض لتعزيز تراكم رأس المال.
- توجه البنوك الجزائرية نحو استخدام استراتجيات مبتكرة في مجال إدارة المخاطر.
- التوسع في منح الائتمان الخاص للمشاريع الاستثمارية والمؤسسات المنتجة.

افاق الدراسة :

- ✓ دور وسائل التواصل الاجتماعي في توعية وحث الافراد والمؤسسات في الرفع من مستوى الائتمان المصرفي في الجزائري.
- ✓ الائتمان المصرفي كعامل محفز للمنظومة المالية في الجزائر.
- ✓ التنبؤ بمدى مساهمة الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي على مدى بعيد في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

1/ الكتب:

1- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري، عمان 2006.

2- سوزان سميرة ذيب و آخرون، إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان.

3- طارق طه،إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2007.

4- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك-أساسيات والمستحدثات-، الدارالجامعية،الإسكندرية، 2007.

5- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة2000.

6- فلاح حسين،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك،مدخل كمي واستراتيجي معاصر،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر،عمان،2006.

7- مُحَمَّد شيخي "طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2012.

8- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2007.

9- مُحَمَّد عبد العزيز عجيمة،مُحَمَّد علي أللّيثي، التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها، سياستها،الدار الجامعية الإسكندرية،2001.

10- نزار سعد الدين لعيسى،إبراهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي،دار الحامد،عمان،2006.

2/ رسائل ومذكرات التخرج:

11- انتصار عباس حسون المعموري"أثر الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاستقرار في العراق للمدة2004-2019"رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية،كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

12- بصالحي الأمين بن جابر عبد المنعم، أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 .باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، رسالة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار،2019.

13- حسان الدباس، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق 2014-2013.

14- حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية المؤسسة،قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

15- رشيد بوعافية، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري-الأفاق والتحديات-مذكرة ماجستير،تخصص النقود مالية وبنوك، البليدة،ديسمبر2006.

16- زغاشو فاطمة زهراء،إشكالية القروض المتعثرة"دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي"-وكالة القسنطينة50-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة2.

17- شهبون لامية، المخاطر البنكية وأثرها على تسهيلات الائتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2015.

18- عمر بوصاق، تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النوى الاقتصادي

19- دراسة وصفية تحليلية خلال فترة(1990-2013)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص: ماليةونقود، قسم علوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد بوضياف ، مسيلة ،2014.

20- القرصو وفاء،غازي نوريه،أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل-م - د، تخصص اقتصاد كمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقا يد،تلمسان.

21- قطاف عبد القادر، تقنيات تغطية المخاطر الائتمانية في المؤسسة المالية المصرفية : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(1999-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 8044.

22- لعروسي قرين زهرة، «إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، سنة2017.

23- لمزاودة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي"حالة الجزائر"أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية،كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-1، 2017.

24- مُحَّد حقيقة،اثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة(2005-2014)،أطروحة نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان2019.

25- منال هاني،دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية-دراسة حالة بنك الجزائر-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3.

26- منى فوزي رجب عواد، الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير،عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، 2020.

3/ المجلات والملتقيات العلمية:

27- إبراهبيم مُحَّد عليا لجزراوي،نادية شاكرا لنعيمي،تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية – تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005 -2007 المالية، مجلة الإدارةو الاقتصاد،العدد الثالث والثمانون، 2010.

28- بلهوشات مُحَّد الأمين،محيرق فوزي،قابوسةعلى،"اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة قياسية للفترة(1980-2018)باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDl،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13، نشرت7/28 /2020.بن علقمة مليكه، ،محاضرات قانون النقد
لقرض،مطبوعةبيداغوجيةموجهةلطلبةالسنةالثانيةماستراقتصادنقديوبنكي،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير، جامعة سطيف1.

29- رايس مبروك،رايس عبد الحق،دور تفعيل الخدمات المصرفية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB"،مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية،العدد13،جوان2013.

30- زكرياء مسعودي، خليفة عزي ،محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECMدراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980-2017) - مجلة التنمية والاستشراف للبحوث مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات مجلد 04 ، العدد: 07 ديسمبر 2019 ،نشرت في 31-12-2019، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي (الجزائر).

31- السنوسي مُحَّد الزوام،مختار مُحَّد إبراهيم، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمةالاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال : التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 40-44 نوفمبر 8000.

32- عادل زقرير،"نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال (1962 -1990)"، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس ،تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد وحمة لخضر الوادي.

33- عاشور كنوش ،بن عليبلعزوز،واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح،ملتقى وطني حول المنظومة الفرنسية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع تحديات ،جامعة الشلف، الجزائر ،2004.

34- عبد رحمان القري،مُحَّد عبادي،محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية "دراسة التحليلية للفترة (1989-2009)" مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،الجزائر، العدد الثامن،السنة الثامنة 2017.

35- علي بن ساحة، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية.

36- غالب مشيب، تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي-دراسة حالة اليمن-، مجلةالأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد2، سنة2015.

37- قاسم عطية علي جندي"قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي"دراسة قياسية باستخدام النموذجَ ARDL، مجلة البنوك الأكاديمية(العلوم الإنسانية)، العدد19، يوليو2021.

38- القرصو وفاء،تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017،مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 9، العدد 16،جانفي 2019،

39- كريمة رباط، عبد القادر بريش، أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)، مجلة التنظيم و العمل، المجلد7، العدد1، 2018.

40- كوثر عطار، بوقموم ، تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلة 09،العدد02 ،ديسمبر،2019.

41- مالك الأخضر،بعلة الطاهر،واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل2 وتحديات تطبيق بازل 3 ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، مجلد28 ، رقم(2).

42- مُحَّد عبادي،دراسة قياسية لمحددات السياسة الائتمانية للمصارف الجزائرية خلال فترة(1989-2009)،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،جامعة مُحَّد بشير الإبراهيمي-برج بوعريريج- الجزائر، المجلد3،العدد 2 ديسمبر2017.

43- الهام إبراهيم هيبة ، تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر ،مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة معهد العالي للمحاسبات والمعلومات.

44- وسام حسن فتوح، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل والتطبيقات، مجلة اتحاد المصارف العربية، 2016.

4/المحاضرات :

45- عطاوي الهام،عنوان المطبوعة محاضرات في مدخل إدارة البنوك، موجه لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص مالية وبنوك، القسم :علوم المالية والمحاسبة، السنة 2020-2021.

46-

5/المواقع الالكترونية:

47- https://ketabonline.com
48- https://www.echaab.dz
49- Salles et Wolff،croissance et développement، Dunod Paris 2000.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق الاول:

جدول رقم(02):معدل ناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2010-2022:

وحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ناتج المحلي الإجمالي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.1
السنوات	2019	2020	2021	2022					
ناتج المحلي الإجمالي	1.0	5.1-	3.4	3.2					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: على ملاحق بنك الجزائر؛ **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**: سنة2013، ص(266)، سنة2016(ص158، سنة2021، ص(115)، موقع وكالة الأنباء الجزائرية.

جدول رقم(03): توزيع القروض حسب الاقتصاد خلال فترة 2010-2022:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي القروض	5.9	14	15.1	20.3	26.1	11.9	8.7	12.3	12.3
السنوات	2019	2020	2021	2022					

وحدة مليار دينار جزائري

مصدر :من ملاحق جدول بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي2013، ص215، 2017، ص140، 2020، ص148، التقرير السنوي 2021، ص102.البنك الدولي **https://data.albankaldawli.org**

اجمالي القروض	8.8	3	12-	4.17

Null Hypothesis: LGPD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.756671	0.0934
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

قائمة الملاحق

ملحق الاول:

Null Hypothesis: D(LGPD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.175353	0.0529
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Null Hypothesis: CRDIT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.670358	0.4199
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: D(CRDIT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.322376	0.0397
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

ملحق الثاني:

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.627424	0.1145
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.594195	0.0065
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-3.212696	
	10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

ملحق الثالث:

Null Hypothesis: LBCP02 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.243327	0.6181
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: D(LBCP02) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.710555	0.3998
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

ملحق الرابع:

Group: UNTITLED Workfile: EVIEWS 01::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Sample | Sheet | Stats | Spec

	CRDIT	LBCP02	LGPD	LM2
	CRDIT	LBCP02	LGPD	LM2
Mean	10.04385	0.211077	2.176923	9.253846
Median	11.90000	0.217000	3.200000	10.30000
Maximum	26.10000	0.297000	3.800000	19.90000
Minimum	-12.00000	0.137000	-5.100000	-0.800000
Std. Dev.	9.166987	0.051283	2.402136	6.242010
Skewness	-0.664401	-0.097901	-2.326454	-0.250601
Kurtosis	4.072663	1.832695	7.677149	2.251302
Jarque-Bera	1.579674	0.758842	23.57619	0.439699
Probability	0.453919	0.684258	0.000008	0.802639
Sum	130.5700	2.744000	28.30000	120.3000
Sum Sq. Dev.	1008.404	0.031559	69.24308	467.5523
Observations	13	13	13	13